

محاولات التيسير النحوي: دراسة تاريخية نقدية

عبدالله عويقل السلمي

قسم اللغة العربية - كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة الملك عبدالعزيز -

جدة - المملكة العربية السعودية

المستخلص. يتناول البحث المحاولات التيسيرية للنحو العربي، والفرق التي تسعى لتحقيق ذلك، وطرائقها في تحقيق هذا الهدف (التيسير) ومنطلقها، وما يمكن أن يسجل على كل فريق من ملاحظات حالت دون تحقيق أهدافه، في حين أن المشكلة لم تكن جديدة، والإحساس بها كان قديماً قدم النحو ذاته، ولكن كانت وحدة المشكلة سبباً في نجاح المحاولات العلاجية التي طرحها القدماء مما دفعهم إلى تأليف المقدمات المختصرة؛ كمقدمة خلف الأحمر (١٨٠هـ) وجمل الزجاجي (٣٤٧هـ) وكما فعل أبو جعفر النحاس (٣٣٨هـ) وابن جني (٣٩٢هـ) وابن بابشاذ (٤٥٤هـ) وغيرهم. فتحصل لهم قدر مما يهدفون إليه، وأدركوا شيئاً مما يرومونه. أما المحاولات المعاصرة فتعددت أهدافها، وتنوعت أغراض مقدميها، واختافت وسائلها، بل أسهمت في تعدد الفرق واختلاف الطرق؛ حتى أضحي كل فريق يكافح عن رؤيته التيسيرية؛ في الوقت الذي ظل الداء مستشرياً والمشكلة والشكوى قائمة.

وقد لخص البحث المحاولات في ثلاث فرق، هي: الفريق المقر بالمشكلة الراض للتيسير، وهو فريق يرى أن المشكلة ستحل بمجرد حفظ النصوص، وزيادة جرعة التطبيق، أما اللغة وقواعدها

فهي مملكة لا ينبغي المساس بحدودها وقوانينها، وإنما التبعة تُلقى على المعلم والمتعلم. والفريق الثاني: هو الرابطة بين الأصالة والتجديد، ففي أطروحاته التيسيرية يرى أن الحل ليس بالانخراط الكلي في الجديد والتجرد أو التمرد على القديم، ولا بالارتواء في أحضانه أو جعله هو الحل، وعدم النظر إلى العوامل المحيطة والأنساق الثقافية والمعرفية المعاصرة، ومع ذلك لم يحقق هذا الفريق غرضه، فتتوعد وسائله في حل معضلة الصعوبة ومعالجة الشكوى التي دفعته إلى محاولة التيسير، فتارة يلغي بعض الأبواب، وتارة ينادي باستبدال التسكين بعلامات الإعراب، وأخرى بإلغاء التعليقات، وفي النهاية لم يقدم إجراءات منهجية وتطبيقية تساعد على النجاح.

ويأتي فريق ثالث ركب شططاً فنادى بإلغاء الإعراب والعوامل مدعياً أن هذه كانت مناسبة لحقبة زمنية مضت، وبالتالي لم تعد صالحة لواقعنا الحضاري المعاصر ولا تستجيب لمتطلبات البيئة الحديثة. وهذا فريق يتفق مع من سبقه في المشكلة ولكنه يعالجها بطريقة سطحية انفعالية ساذجة، وقد تدفعه دوافع خبيثة ونوايا خفية.

لقد خلص البحث إلى أن الجهود التي بذلت لمعالجة الخلل - وما رافقها من محاولات تيسيريه - لم تتجز بفاعلية ولم تؤت ثمارها خلال قرن من الزمن، إما لأنها غير ممكنة التطبيق على الواقع اللغوي، أو لأنها تقابل بالرفض والتوجس، مما مكن الضعف، وزاد من زحف اللغات الأخرى، ووسع المسافة بين الجيل ولغته العربية. ومن هنا - و على كل - فالبحث يجمع بين النظرة النقدية لما سبق والرؤية المستقبلية لما يأتي.

المقدمة

التجديد ضرورة إنسانية وعلمية، واستمرار الإنسان على نمط معين في حياته كفيل ببقائه راكداً جامداً، وإذا كان التجديد مطلباً ملحاً في حياة الإنسان؛ فإن

التجديد في مسيرته العلمية يبدو أشد ضرورة وأقوى إلحاحًا؛ لأن العلم لا يمكن أن يجمد على حال واحدة، أو يقف عند حد معين؛ وذلك لأن الإنسان - وهو العنصر الأساس في مكوناته - متجدد متطور.

لهذا فقد شهدت المعارف المختلفة - وما زالت تشهد - كثيرًا من التطور. ومنها اللغة العربية، فهي ظاهرة طبيعية يمكن أن تخضع - أو تُخضع - لظواهر التغيير، وقوانين الطبيعة التي لا تستجيب لكثير من الثوابت إلا في حدود معينة ولقوانين محصورة. والنحو العربي هو أبرز فروع اللغة التي حوّلت بشيء غير قليل من محاولات التجديد، ومن إدخال إصلاحات على قواعده، وتهذيب أبوابه، أو ترتيبها، أو حذفها، ومع ذلك يستمر تعالي الأصوات وتكاثرها - في عصرنا الحاضر - التي تنادي بضرورة التيسير والتحديث والتطوير في حقل الدراسات اللغوية العربية بعامّة والنحو بخاصة، وترتفع أصوات أخرى تنادي بضرورة الإفادة من اللسانيات الحديثة، واللحاق بركب التطور، واستجاب لها بعض اللغويين المحدثين، وتأثروا بالنظريات الغربية الحديثة، فراحوا يتتبعون مناهجها وهم - في أغلب أحوالهم - يهدفون إلى الوصول بترائنا اللغوي ودرسنا النحوي إلى وعي أفضل، وواقع أقوى. وأكثرهم على وعي تام بترائهم، وقيمتهم العظيمة، وأهميته اللغوية.

ويرز من يعارض هؤلاء، وينظر إليهم بريية وتوجس، ممسكًا بالموروث اللغوي، محاولاً عسف الجيل على قبوله، والاستجابة له، والإقبال عليه، محذرًا من كل دعوة تيسيرية أو تصحيحية، فأحدث هذا تمردًا لدى بعضهم، وأدى إلى ظهور فريق ثالث تجرد من كل موروث، وتمرد على التراث، وراح يخرق القوانين، وينتقص كل قديم.

هذه أصناف ثلاثة تتطرح في ساحتنا اللغوية، أحاول في هذه الدراسة أن أتطرق لها، محاولاً الحديث عن الدعوة التيسيرية أو التجديدية في اللغة العربية

بعامّة، والنحو على وجه الخصوص، بين مؤيديها ومعارضيه، ومدى ضرورتها، محاولاً أن أصل إلى رأي أزع أهميته وضرورته، ولاسيما في هذا الزمن الذي تعاني فيه اللغة ما تعاني.

وإذا كان لزاماً عليّ - في مقدمة هذا البحث - أن أسجل إعجابي الشديد، وتقديري الكبير لكل من سعى - ويسعى - لخدمة اللغة العربية، سواء أقدم طرْحاً حديثاً، و رؤية تيسيريّة جديدة تنطلق من غيرَة على اللغة بنحوها وصرفها، أم قدّم بحوثاً تأصيلية تتبع من القديم، وتتكى عليه، وتصدر عنه - فإنني لا أسلم بأن أسمى الفريق الأول تغريبياً أو (تخريبياً) كما يدّعي بعض المتعصبين، وكذلك لا يمكن أن أسمى الثاني جامداً أو تقليدياً. فالأول مطوّر، والثاني محافظ أصيل. ولو وضع كل واحد منهما يده مع الآخر والتقى؛ لقدما لنا لغة راقية، يقبلها الجيل ويُقبل عليها، وربما تذكرنا بعصور الازدهار الأولى.

إن التوسل بأفعال المضارع والإعراض عن فعل الماضي أمر ربما يُفقد الاثنين معاً، ومن هنا فاستدعاء الماضي للتجهيز للحاضر والمستقبل والتأسيس لهما أمر تستدعيه المرحلة، ويفرضه الواقع. فإذا كانت اللغة هي قوام الأمة، وهويتها، وقوام كياناتها التاريخية والحضارية والقومية؛ فإنها أيضاً أداة من أدوات بناء مستقبلها؛ لذا فهي تحتاج إلى صقل وصيانة يوفران لها التأهيل لذلك، ولكن تبدو تلك الحاجتان (الصقل و الصيانة) مصطدمتين بتحديات لا مندوحة عن الوقوف معها، وبناء أسئلة لا مندوحة عن أجوبة ناجعة عنها.

ومن خلال هذه المحاولة أحاول - أيضاً- أن أبين أنّ الفجوة الوهمية بين الواقفين والمتقدمين- كما يرون أنفسهم - هي نتاج انبهار خارج عن اللغة، ومؤثر داعم لهذه الفجوة وموسع لها.

وهي محاولة تقريبية بين طرفين؛ لأنّ في التقائهما قوة تنفتخبت الفريق الثالث المتمرد على الموروث بما فيه ومنّ فيه، وبالتالي يحشر في زاوية ضيقة

لا يستطيع أن يُقدّم أفكاره أو يطرح رؤيته، كما أنها محاولة لتصحيح المسار بلفت النظر إلى أمر خارج إطار اللغة له فيها أثر رغبتُ أن يتّجه إليه العلماء الذين أنفذوا جهودهم في محاولة معالجة ذات اللغة بإصلاحها من داخل قوانينها وشواهدا وأبوابها، ليكون هذا الأمر هو مدار البحث ومحل العناية. وأملي كبير في أن يتم عن طريقه تجدد اللغة لا تجديدها، وقبول اللغة بيسر من غير محاولات للتيسير.

وربما يلاحظ من ينعم النظر في هذا العمل التبادل بين النحو واللغة في الاستخدام، وما ذلك إلا لأنّ اللغة لا تكون بلا نحو ولا نحاة، وأنّ اللغة ألفاظ مغلقة لا يفكها إلا النحو، ولأنني لا أومن أنّ اللغة شيء والنحو شيء آخر، وكل التسميات والتقسيمات المعاصرة لا تقف أمام النظر الدقيق، يساند ذلك قول أحد الباحثين: "لكل لغة نحو، ولا أظن أنّ لغة ما إلا ولها نظام معين تخضع له، وهذا النحو ليس - بالقطع - هيكلًا عظيمًا مخيفًا، ولكنه هيكل عظمي لا غنى عنه، فعليه يعيش اللحم الحي، وفيه يسري الدم، وبتناسقه يتحقق جمال ما فوقه، فهو أشبه بال قاعدة الضرورية، والأساس الذي لا بد منه لقيام عمارة شاهقة جميلة تجذب إليها الناظرين"^(١).

وقد رأيت أن تتناول هذه الدراسة المسائل الآتية:

أولاً: تحديد المشكلة وإثبات وحدتها عبر العصور وأصالتها؛ لأنها هي التي دعت في النهاية إلى التيسير.

ثانياً: تعدد المعالجات التيسيرية الحديثة للمشكلة الواحدة، وتعدد الفرق بتعددتها.

ثالثاً: تقييم المحاولات التيسيرية السابقة.

(١) أحمد درويش، إنقاذ اللغة من أيدي النحاة، ص ١٦.

رابعاً : الرؤية المستقبلية للتجديد أو التيسير، وفيها أبرز الأمور المحققة للتيسير، والعوامل التي تسهم في تحقيقه - من وجهة نظر الباحث - .

وفي ثنايا هذه المسائل حاولت - جهدي - أن أجد إجابات مقنعة عن كثير من التساؤلات، وأن أقدم رؤية قارئة ومستشرفة للمستقبل.

وقد اطلعت على المؤلفات والرسائل التي قدمت في هذا الجانب، ولكن كان أغلبها _ أو ما اطلعت عليه منها _ يصف الحال ولا يستشرف المستقبل، ومن أبرز ما قرأته في هذا الجانب، مما يتبادر إلى الذهن أنه يتناص أو يلتقي مع عملي ما يأتي:

١- كتاب "في إصلاح النحو العربي، نقدٌ وتوجيه" لعبدالوارث مبروك سعيد الذي حصره في الدراسة الوصفية، وقصره على مصر فقط.

٢- رسالة دكتوراه بعنوان: "القضايا الخاصة بتيسير النحو وتجديده في مصر في القرن العشرين"، للباحث مصطفى التونسي، وفيها انتقد الباحث الاعتماد على الإعراب، وسعى لإدخال نظريات علم اللغة الحديثة، وهي دراسة محصورة زمنياً ومكانياً.

٣- رسالة في الأردن بعنوان: "محاولات التجديد في النحو، اتجاهاتٍ وتفسيراً ونتائج"، ليوسف محمود شاهين، وهي دراسة وصفية، يرى فيها الباحث أن كل ما قُدم من محاولات ما هو إلا حلقات قد تفضي إلى التطور الحقيقي المنشود، ولم يقدم الكيفية التي سيتحقق بها ذلك التطور المنشود.

٤- رسالة ماجستير بعنوان: "اتجاهات تجديد النحو عند المحدثين، دراسة وتقويم" لأحمد بن جارالله الزهراني، وهي دراسة سعى فيها الباحث من خلال النقول الكثيفة إلى إنصاف العلماء في مجال الوظائف النحوية.

واطلعت على غيرها من الكتب مثل: "نحو التيسير" لأحمد الجوارى، و"النحو الجديد" لعبدالمتعال الصعيدي، و"النحو الجديد" ليعقوب عبد النبي،

و"إنقاذ اللغة من أيدي النحاة" لأحمد درويش، و"النحو المنهجي" لأحمد برانق، و"تعديل القواعد العربية وتسهيلها" ليوسف سعادة، و"تبسيط قواعد اللغة العربية على أسس جديدة" لأنيس فريحة، و"تيسيرات لغوية"، و"تجديد النحو" لشوقي ضيف، و"النحو المعقول" لمحمد كامل حسين، و"هذا النحو" لأمين الخولي^(١)، و"تجديد العربية" لإسماعيل مظهر، و"اللغة العربية ومشكلاتها وسبل النهوض بها" للسيد خضر، وغيرها مما تحفل به المكتبة في هذا الجانب. وهي كلها لم تمس - مباشرة - ما أطمح إلى تناوله، أو الوصول إليه في هذه الدراسة.

فدفعنتي قراءتي هذه المحاولات إلى الاستمرار في هذا البحث الذي أرجو أن يُقدِّم إجابات عن أسئلة سيرها القارئ في ثناياه، ويُقدِّم مقترحات أرى ضرورة استحضارها والأخذ بها، مع يقيني أنه ليس الأول في موضوعه، ولن يكون الأخير، بل هو محاولة للتفكير بصوت عالٍ؛ ليسمه المنشغلون بتقديم محاولات أو مؤلفات ذات عناوين ليس لها في الواقع أثر، وهو محاولة للفت أنظارهم إلى إعادة المراجعة، فربما حادوا عن الطريق، أو تفرقت بهم السبل عن سبيل التيسير الحقيقي، ورجائي ألا يلمني قارئ هذه الدراسة إذا ظهر له تقديم العاطفة على البحث والبرهان، فحسبي أنني حاولت تحقيق الثاني بدافع من الأول، ولا غرو فالدراسة تحمل شجوننا حول واقع اللغة، من واقع تجربة كاتبها في تعليمها أكثر من ثلاثة عقود.

ومع ذلك فأنا على يقين أن من كتَبَ فقد استُهدِفَ، فإن أحسن استمال إليه الألباب، وإن أساء رُشِقَ بسهام الملام والعتاب، فاللهم اجعلني ممن أحسن وأصاب، وأنت وحدك المسدد للصواب.

(١) جعل قسم النحو بهذا العنوان في كتابه: "مناهج التجديد في النحو البلاغة والتفسير والأدب".

تحديد المشكلة ووحدها عبر العصور

اللغة هي القضية التي نحن بصدها وبصدد التصدي لها، وهي التي تكثر الشكاوى منها، وتنادي الأصوات مجتمعة بأنّ ثمة مشكلة لا تزال قائمة لدى متعلميها، وهذه المشكلة بحاجة إلى تشخيص ومعالجة، فنحن إذن أمام إجماع على وجود مشكلة في تعلّم وتعليم اللغة العربية، وهذا الإجماع هو ملتقى الإرادات، وموحد الأصوات عند الجميع؛ بل إنّ الأصوات التي كانت تتذمر من قلة التحصيل في اللغة قديمة جداً، وقد أفاض في طرحها والحديث عنها بعض متقدمي أهل العربية، ومع اختلافهم في الرؤى والحلول إلا أنهم يتفقون معاً في المشكلة وأبعادها.

وتحديد المشكلة يعد خطوة متقدمة ومهمة في العلاج، وممّن حدّد هذه المشكلة قديماً ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) حيث ذكر في مقدمة كتابه (أدب الكاتب) قدراً من المرارة التي يشعر بها وهو يحاول رأب الصدع في ذلك، فبعد أن أورد نصاً لعيسى بن عمر يتصف بالغرابة والتعجب يعقب عليه بقوله: "فهذا وأشباهه كان يُسْتَنْقَلُ والأدب غضٌّ والزمان زمان، وأهله يتحلّون فيه بالفصاحة، ويتنافسون في العلم... فكيف به اليوم مع انقلاب الحال؟" (١).

وظل واقع الناس مع اللغة منحدرًا، وهم يكادون ينفضون من حول الفصحى مع مرور الزمن، فهذا ابن منظور (ت ٧١١هـ) في مقدمة اللسان يقول: "لما رأيتُه قد غلب في هذا الأوان من اختلاف الألسنة والألوان، حتى أصبح اللحن من الكلام يعد لحنًا مردودًا، وصار النطق بالعربية من المعاييب معدودًا،

(١) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ١٣.

وتفصح الناس بغير العربية، فجمعت هذا الكتاب في زمنٍ أهله بغير لغته
يفتخرون، وصنعتة كما صنع نوح الفلك وقومه منه يسخرون^(١).

وحاول ابن خلدون (ت ٨٠٨هـ) أن يعالجها بالتفريق بين الصنعة والملكة
فقال: "والسبب في ذلك أن صناعة العربية إنما هي معرفة قوانين هذه الملكة
ومقاييسها خاصة، فهي علم بكيفية لا نفس كيفية، فليست نفس الملكة، إنما هي
بمثابة من يعرف صناعة من الصنائع علماً ولا يحكمها عملاً... ولو طوِّب
بهذا العمل أو شيء منه لم يحكمه، وهكذا العلم بقوانين الإعراب مع هذه الملكة
في نفسها، فإن العلم بقوانين الإعراب إنما هو علم بكيفية العمل، وليس هو نفس
العمل؛ ولذلك نجد كثيراً من جهاذة النحاة والمهرة في صناعة العربية المحيطين
علماً بتلك القوانين إذا سئل في كتابة سطرين إلى أخيه، أو ذي مودته، أو شكوى
ظُلامة، أو قَصْدٍ من قصوده أخطأ فيها عن الصواب، وأكثر من اللحن ولم يُجِدْ
تأليف الكلام لذلك..."^(٢).

وأحسب أن المشكلة التي أشار إليها ابن قتيبة وابن منظور وابن خلدون
وغيرهم - التي يعاني منها متعلمو العربية في عصرهم - لا تختلف عنها كثيراً
في عصرنا، بل إنَّ الشكوى في عصرنا تضيق دونها بطون الصحف بما
رحبت، وتميد تحتها أعمدة الجرائد بما رسخت، بل حتى تدرج الأرض تحت
أقدم صوتها وتطوى، إنها شكوى شَعَر بها الواقفون حياتهم للغة نحواً وصرفاً
ومعجماً (لا الواقفون للغة لحياتهم)، وطفقوا يتحرون لسدها كل الطرق، ووردوا
في تقصي أسبابها كل حوض، وكأنَّ لسان حالهم يردد قول بشار بن برد:

ولا بدَّ منْ شَكْوَى إلى ذِي مروءةٍ يواسيك أو يُسَلِّيك أو يَتَفَجَّعُ

(١) ابن منظور، اللسان، ٨/١.

(٢) ابن خلدون، المقدمة، ص ص: ٤٣٥ - ٤٣٦.

وهي في المحصلة النهائية تعني قَدَم المشكلة، و تشير إلى أنّ مناهج تعليمنا ليست هي وحدها المفترزة لها.

ولكي أجلي هذا القَدَم وأبيّن أنّ الشكوى ليست حديثة أقول: إن المتحدثين عن مشكلة اللغة العربية، والضعف فيها، والبحث عن معالجة هذا الأمر يقولون: إن المتخرج في أقسام العربية لا يحسن حديثاً ولا يعرف كتابة ورسمًا إملائيًا، اللحن شعاره، والوهم قرينه، والضعف تكوين سمته...^(١)، وإذا كان هذا وصفهم لحال متعلم العربية اليوم فهل كانت هذه المشكلة غائبة عن علمائنا قديما؟ لا، فقد كانت حاضرة في أذهانهم شاخصة أمامهم، يطرق مسامعهم اللحن، وتبصر أعينهم الضعف، ولو كان الأمر غير ذلك ما أُلّفَت كتب النحو، التي لم تُؤلّف عبثًا، ولو كان الهدف واحدًا فقط، أو المشكلة محدودة؛ لما تعددت المصنفات، وتتابعَت المؤلفات، وعقدت حلقات العلم في المساجد، واستنجد الولاة والخلفاء بالعلماء لتعليم أبنائهم؛ بل لا أتجاوز الحقيقة إذا قلت: إنّ جهود النحاة العرب - وغير العرب - في إطار تيسيره تضرب بجذورها في تاريخ التراث العربي بحيث ترجع إلى القرن الثاني الهجري، إذ شرع نحاة العربية في تصنيف المختصرات والمتون النحوية الموجزة وغايتهم في ذلك تقديم النحو سهلاً. ومن يستعرض مكتبة النحو يجد من أبرز هؤلاء خلف الأحمر (ت ١٨٠هـ) الذي صنف "مقدمة النحو"، وذكر فيها الهدف صراحة قائلاً: "لما رأيت النحو بين أصحاب العربية أجمعين قد استعملوا التطويل، وكثرة العلل، وأغفلوا ما يحتاج إليه المتبلغ في النحو من المختصر والطرق العربية، والمأخذ الذي يخف على المبتدئ حفظه، ويعمل في عقله ويحيط به فهمه؛ فأمعنت النظر والفكر في كتاب

(١) أذكر -مثلاً- من ذلك أوائل الباحثين المعاصرين الذين قادوا حركة التصويب الضخمة التي بدأت في أوائل هذا القرن في كل من مصر والعراق والشام كأبي الثناء الألويسي، والأب أنستاس الكرملي في مجلته (لغة العرب)، والدكتور مصطفى جواد، ومحمد رضا الشبيبي، ومحمد بهجة الأثري، والبستاني، وعبدالقادر المغربي، وغيرهم كثير.

أولّف وأجمع فيه الأصول والأدوات والعوامل على أصول المبتدئين؛ ليستغني به المتعلم عن التطويل، فعملت هذه الأوراق، ولم أدع فيها أصلاً ولا أداة ولا حجة ولا دلالة إلا أمليتها فيها، فمن قرأها وحفظها علم أصول النحو كله مما يصلح لسانه في كتاب يكتبه أو شعر ينشده"^(١).

فمحاولة التيسير في مقدمته جلية، وعزوفه عن منهج النحاة في التطويل والتعليل واضحة في تعبيره، وما كان له أن يفعل ذلك لولا الشعور بالمشكلة واستحضار العوائق التي تحدثها طرائق التأليف الأخرى، ثم يأتي بعده الزجاجي (ت ٣٣٧هـ) صاحب "الجمال في النحو"، وأبو جعفر النحاس (ت ٣٣٨هـ) وكتابه "التفاحة في النحو"، وابن جني (ت ٣٩٢هـ) ومؤلفه "اللمع"، ويستمر التأليف المختصر الميسر فيؤلف ابن بابشاذ (ت ٤٥٤هـ) "مقدمته"، والزمخشري (ت ٥٣٨هـ) "مفصله" و"أنموذجه"، ويؤلف ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) "الكافية" في النحو و"الشافية" في الصرف، وابن آجروم (ت ٧٢٣هـ) "المقدمة الأجرومية"، ويكتب ابن هشام (ت ٧٦١هـ) كتباً في هذا الجانب، ومنها: "شرح قطر الندى وبلّ الصدى"، و"شذور الذهب"، و"الإعراب عن قواعد الإعراب"، وربما كان خالد الأزهري (ت ٩٠٥هـ) و"مقدمته الأزهرية" هو آخر علم يرسم لنا صورة جلية بأن المشكلة أحسّ بها القدماء وعالجوها بطريقة واحدة، وهي اختصار قضايا النحو وتجنب كثرة التعريفات والتعليقات فيه، وجعل ذلك لمن يرغب في الاستزادة، بل يؤيد هذا ما ينقل عن الجاحظ أنه كان يوجه المؤلفين في النحو بقوله: "لا تشغل قلبه (أي: المتعلم) إلا بقدر ما يؤدي به إلى السلامة من فاحش اللحن، ومن مقدار جهل العوام في كتاب إن كتب، وشعر إن أنشد، وشيء إن وصف، وما زاد على ذلك؛ فهو مشغلة عما هو أولى به، ومذهل عما هو أردّ عليه منه من رواية المثل والشاهد والخبر الصادق والتعبير البارع"^(٢).

(١) خلف الأحمر، مقدمة في النحو، ص ص: ٣٣-٣٤.

(٢) الجاحظ، كتاب المعلم (مجموعة رسائل الجاحظ)، ٣/٣٨.

إنَّ الكَمَّ الكبير من المختصرات ألفه علماء لم يرغب عنهم الهدفُ التربويُّ، ومقدمات مختصراتهم ومتونهم توحى بذلك، وتبيَّن أنهم قصدوا التقريب من المتعلمين، ولا أدل على ذلك من عبارة الصنعاني (ت ٦٨٠هـ) التي يقول فيها: "بادرت إلى تصنيف كتاب سميته: "بالتهذيب" مرتبة أبوابه أحسن ترتيب، حائل عن التطويل إلى التقريب ... لم أبلغ به درجة الإكمال، ولا عرَّيته عن إيراد أهمِّ الأقوال رغبة في التقريب للمتدربين"^(١).

فمقومات التيسير عندهم تقوم على الانتقاء والاختصار، والاستعانة بالأمثلة والتقليل من الشواهد، وعدم التطرق للآراء المختلفة.

إذن القدماء حينما حاولوا معالجة المشكلة أدركوا شيئاً كبيراً مما يهدفون إليه، وتحقق لهم قدر كبير مما يرومونه؛ لأنَّ المشكلة تحددت عندهم بتعلم قواعد العربية وطريقة ممارستها؛ بل لم تغب عنهم الرؤية التربوية، فنادوا - في المقابل - بعدم الإكثار من الاختصارات والتمتون^(٢)؛ لأنها تفسد المتعلم، وتعسر عليه التعليم، يقول ابن خلدون (ت ٨٠٨هـ): "ذهب كثير من المتأخرين إلى اختصار الطرق والأنحاء في العلوم، يولعون بها ويدنون منها برنامجاً مختصراً في كل علم يشتمل على حصر مسائله وأدلتها باختصار في الألفاظ وحشو القليل منها بالمعاني الكثيرة ... وهو فساد في التعليم، وفيه إخلال بالتحصيل؛ وذلك لأن فيه تخليطاً على المبتدئ بإلقاء الغايات من العلم عليه وهو لم يستعد لقبولها بعد، وهو من سوء التعليم"^(٣).

وثمة أمر آخر مهم، وهو أنهم: "لم يكن بينهم خصومة تذكر حول موضوع التيسير. ومسألة تقريب القواعد من المتعلمين لم تكن تشكل قضية بالنسبة إليهم، ولم تكن مطروحة بحدة عندهم، فقد كانوا على وعي بضرورة وجود مستوى من المؤلفات النحوية المختصرة والميسرة"^(٤).

(١) محمد علي الصنعاني، كتاب التهذيب الوسيط في النحو، ص ١٧.

(٢) هذا يصدق على المختصرات المعقدة التي يشغل حل ألفاظها عن مضمونها.

(٣) ابن خلدون، المقدمة، ص ص: ٤١٣ - ٤١٤.

(٤) محمد صاري، مجلة الدراسات اللغوية، ج ٣ عدد ٢، ص ١٥٩.

أما المعاصرون فعلى كثرة محاولاتهم مازال نتاج جهودهم أقل، وانعكاس محاولاتهم التصحيحية على المتلقين أضعف إن لم يكن معدوماً. أما لماذا؟ وهل هو نتاج نقص في قدرة المتأخرين وضعف تحصيلهم وتأهيلهم أو براعة عند المتقدمين؟ فلا أظن شيئاً منهما، فالعقل هو العقل متطور مبتكر متفاعل مع ما حوله بحسب مقتضى الحال.

وفي تصوري أن وحدة المشكلة ووحدة العلاج عند القدماء هما سر نجاحهم، وقدرتهم على سد الفجوة، وإصلاح الخلة، وتعديل المسار إلى حد ما. أما المعاصرون فوحدة المشكلة عندهم - التي لم يُخَفِ الحديث عنها أحد منهم - لم يترتب عليها وحدة علاج، فأصبح كل واحد منهم يقدم حلاً يراه ناجحاً، فيدافع عنه، ويجمع حوله الأنصار، ويَطْرَحُ ما عداه، فضاع الجيل في خضم هذه المعارك التي تعددت فيها الأطروحات وتشعبت المعالجات، وظل الداء يسرح ويمرح في المتلقين.

وبالنظرة المنهجية يتجلى الفرق بين المحاولات القديمة والحديثة بالمقارنة بين الحالتين: فقديماً كانت السياسة مع العلماء في الاعتزاز بالعلوم الإسلامية وصونها، أو لم تكن ضدهم في أسوأ الأحوال. وكانت المذاهب على اختلافها تتفق على قداسة العربية ومكانتها، وإنما يتباين العلماء في مناهج التدريس وطرائقه، كل على حسب بيئته وواقعها العلمي، وحديثاً ربما تدخلت السياسة معادية للعربية والتعريب عداً صريحاً، أو وقفت موقفاً محايداً في العلن، أو وقفت موقفاً يدل على عدم الاكتراث بالقضية؛ لأنها لا تعي أبعادها، فتصرف المتفقون مختلفو المشارب والأفكار والغايات والمصالح كل بما يقتضيه توجهه، فكان التخالف والتصارع اللذان يعطلان كل مشروع جاد.

يضاف إلى هذا واقع التعليم المزري في البلاد العربية كلها، والتكوين النفسي والثقافي للأمة كما يتبين لاحقاً عند الحديث عن أسباب إخفاق الدراسات التيسيرية.

والخلاصة أنَّ ثمة فرقا جلياً بين القدماء والمحدثين في تناول مشكلة الضعف النحوي والحرص على التيسير، فالعلماء السابقون كان لهم منهجهم ووسائلهم، وساعدتهم وساندهم واقعهم حتى أفضت محاولاتهم إلى نتائج إيجابية. أما المحدثون فلدى أكثرهم خلل في المنهج من خلال نظرتهن إلى التيسير بحملهم على قواعد اللغة من أساسها، وإعادة النظر فيها، واستبدال هذا المنهج بالمنهجية العلمية في التعليم باعتماد الضروري، وتجنب الخلاف والتعليل، والاقتصار على الأفصح (وجه واحد)، واعتماد التمارين والتطبيق وإكساب الملكة بدراسة النصوص - على نحو ما يشير إليه الجاحظ في نصه السابق^(١) - بل تُشعر باختلالات منهجهم في المعالجة، وتنوع معالجاتهم وأطروحاتهم التيسيرية باختلافهم في تحديد المشكلة، هل هي مشكلة مضمون أو مشكلة منهج؟ فبعض المعالجات تحصر المشكلة في متعلم اللغة، أو في معلمها، وأخرى ترى أنَّ المشكلة في الهوية بين اللغة الرسمية ولغة الشارع، وثالثة ترى أنَّ المشكلة في قواعدها وضوابطها وقيودها وحدودها. من هنا ضعف تحديد أبعاد المشكلة، وأضحى علاجها مثار جدل ومحل خلاف، ولو حُدِّد المقصود بالتيسير لتحدَّد الهدف، وتبين طريق المعالجة، ولكن الملاحظ أنَّ بعض الميسرين يتحدث عن

(١) الجاحظ، كتاب المعلم.

مشكلة دفعته ل طرح رؤاه التيسيرية، وينتهي إلى نتيجة في قضية أخرى، ومشكلة أخرى لا علاقة لها بدوافعه^(١).

معالجات التيسير الحديثة وفرقها

إنَّ المشكلة الواحدة - وهي الضعف في المستوى التحصيلي وعدم قدرة الجيل على استيعاب قواعد اللغة (النحويَّة والصرفيَّة)، وظهور الاعتراف بالصعوبة على ألسنة كثير من العلماء قدامى ومحدثين، كما ذكرنا - دفعت الجميع لشحن الهمم في محاولة إنشاء علاقة ودِّ بين اللغة ومتعلميها؛ بل تَدخَّل في هذه المحاولة حتى الأدباء، فالمنفلوطي في مقالة له عن "زيد وعمرو" يتمنى من الحاكم داود - في أسطوره - أن لو كان أخذ على النحاة موثقاً قبل فكِّ سجنهم ألاَّ يستخدموا الأمثلة القديمة العقيمة الخاصة بـ"زيد وعمرو"^(٢)، وهو - لاشك - يقصد أنَّ على المشتغلين بالدراسات النحوية واللغوية أن يبذلوا جهوداً عملية في عقد مصالحة بين قواعد اللغة ومتكلميها من الخاصة والعامة.

وإذا امتاز القدماء بوحدة العلاج ونجحوا في محاصرة الضعف والتدني اللغوي - كما سبق ذكره - فإنَّ المتأخرين قد اختلفت محاولاتهم، وتعددت أطروحاتهم وتنوعت الوصفات العلاجية عندهم، وهي مجتمعة لم تستطع حتى اليوم أن تنجح في غرس حب هذه اللغة، بل لعلي لا أتجاوز الحقيقة إذا قلت: إنهم يشبهون مَنْ يُعَلِّم قواعد العروض لينشئ شاعراً، أو من يحفظ صفحات قواعد قيادة السيارة ليصبح سائقاً ماهراً.

(١) ذكر عبدالوارث سعيد في كتابه "في إصلاح النحو نقد وتوجيه" نماذج لذلك، انظر: ص ١٥٨-١٧٢.

(٢) المنفلوطي، النظرات، ١٢/٢، ١٣، مؤلفات مصطفى لطفى المنفلوطي الكاملة، ص ص: ٢٦١-٢٦٢.

وقبل أن أذكر الفرق المعاصرة التي قامت بمحاولات التيسير، لا بدّ أن أُشير إلى الأسباب التي أدّت إلى هذه المحاولات، ولماذا تغيرت الوصفة العلاجية التي استخدمها القدماء والمتمثلة في صياغة مختصرات ومتون تعلم المبتدئ وتغنيه عمّا عداه؟

يبدو لي أن أحد أسباب ثلاثة - أو هي مجتمعة، أو هي ومعها غيرها - كانت وراء محاولات التيسير المعاصرة، أخصّها فيما يأتي:

١- ظهور كتاب ابن مضاء القرطبي "الرد على النحاة" بعد أن نشره المحقق شوقي ضيف، وأعاد تحقيقه محمد إبراهيم البناء.

٢- الاطلاع على الدراسات اللغوية الحديثة في الغرب، وما فيها من نظريات منمّطة للمناهج اللغوية، ربّما بهرت بعض أبناء العربية.

٣- الاستغلاق في درس النحوي، والشعور بتعقّد مباحثه، وكثرة نفور الطلاب منه^(١). مما أوجد حاجة ماسّة لحل المشكلة ومعالجة مظاهر الشكوى من اللغة.

إنّ تلك الأسباب - أو غيرها - هي التي أوجدت هذا الركام الهائل من المحاولات المتناقضة حيناً، والمتعارضة أحياناً، وهي التي أوجدت - بدورها - الحلقة المفقودة، وأبقت المشكلة على حالها، حتى ظهر لنا من يتساءل مشككاً في جدوى هذه المعالجات، وهو لا يستطيع أن يحكم عليها بأنّها ضرورة حتمية وملحة أو أنّها ترف ليس له موجب^(٢). ومع كل الحق؛ إذ لو فكرنا طويلاً فيم الداعي إلى تأخر اكتساب الملكة اللغوية، ومعرفة القواعد النحوية والتصريفية مع كثرة الطلاب ووفرة الكتب؟ لأيقننا أنّ حيرته مشروع، وتشكيكه يسنده الواقع.

(١) علي مزهر الياسري، الفكر النحوي عند العرب، ص ٣٩٧.

(٢) محمد صاري في بحثه المنشور في مجلة الدراسات اللغوية بعنوان: تيسير النحو ترف أم ضرورة؟ "مجلة ٣ عدد ٢، ص ١٤٥، ومحمد خالد في كتابه: "تحديث النحو موضحة أم ضرورة؟".

من هنا لا بدَّ أن نتوقف عند المعالجات والأطروحات التي قدمها العلماء المحدثون لمعالجة المشكلة - المتفق عليها سلفاً - لنجد أن كل طرح يقف خلفه فريق من العلماء، مما أوجد على الأقل - للمتأمل - ثلاث فرق من الأطباء المعالجين قدّموا - وما زالوا يقدّمون - وصفاتهم، وهم على النحو الآتي:

الفريق الأول

وهو الفريق الذي يرى أنّ المعالجة للمشكلة اللغوية ينبغي أن تتم من داخل اللغة نفسها، لا بحذف شيء منها ولكن "بقراءة الكثير من تراثها، وحفظ الجيد من نصوصها، فما تزال أمام الجيل فرصة القراءة الواعية للنصوص الجيدة شعراً ونثراً، فبها تتشكّل الملكة القادرة على محاكاة هذه النصوص"^(١). وهو متطابق مع رأي ابن خلدون (ت ٨٠٨هـ) الذي يقول: "وجه التعليم لمن يبتغي هذه الملكة، ويروم تحصيلها أن يأخذ نفسه بحفظ كلامهم القديم الجاري على أساليبهم من القرآن، والحديث، وكلام السلف، ومخاطبات فحول العرب في أسجاعهم وأشعارهم، وكلمات المولدين أيضاً في سائر فنونهم، حتى يتنزّل لكثرة حفظه لكلامهم من المنظوم والمنثور منزلة من نشأ بينهم، ولقّن العبارة عن المقاصد منهم. ثم يتصرف بعد ذلك في التعبير عمّا في ضميره على حسب عبارتهم وتأليف كلماتهم، وما وعاه وحفظه من أساليبهم وترتيب ألفاظهم. فتحصل له هذه الملكة بهذا الحفظ والاستعمال، ويزداد بكثرتها رسوخاً وقوة"^(٢). هكذا يرى هذا الفريق أنّ المشكلة ستحلُّ بمجرد حفظ النصوص وقراءتها؛ ولهذا فهو يحثُّ على مداومة التعلُّم حتى يتم الوصول إلى بعض المراد، على غرار ما نقل ابن خالويه من قوله: "أنا منذ خمسين سنة أتعلّم النحو، ما تعلمت منه ما أقيم به لساني"^(٣) ولا أدري، كيف يُرجى إكساب اللسان المضريّ ولسان

(١) رمضان عبدالنواب، العربية الفصحى وتحديات العصر، ص ١١٤.

(٢) ابن خلدون، المقدمة، ص ٤٣٥.

(٣) السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ١/٥٢٩.

المجتمع بكامله لا ينطق إلا باللفظ المحرّف المعوجّ، والتركيب الرّكّيك السّقيم، والضّعف العلميّ الجليّ؟

لهذا لا يمانع هذا الفريق من زيادة جرعة التطبيق على القواعد اللغوية، يقول محمد المفدى: "من وسائل المعالجة أن يقوم تعليم اللغة العربية على كتب التراث العربي ما أمكن؛ لأنّ ذلك يصل حاضرهم بماضيهم، ويمكنهم من معرفة ما كتبه سلفهم الصالح..."^(١) ثم يقول: "ومع ذلك فينبغي العمل على كتابة قواعد اللغة العربية في أوضح أسلوب وأجمله، ودعمها بالتطبيقات المنتقاة من الأدب الفصيح الرائق الرائع..."^(٢).

إن هذا الفريق ينظر إلى اللغة على أنّها مملكة، وأنّ أيّ مساس بقواعدها، أو حديث عنها، أو إعادة نظر في أبوابها، أو حذف شيء من مسائل النحو وأبوابه هو فتح باب للإفساد، بمثابة منح قاعدة استعمارية تبتدئ بالتسامح للمستعمر بأخذ الشيء القليل، ثم تنتهي بالسيطرة على كل شيء. ولك أنّ تنظر فيما قاله الرافعي - رحمه الله - من أنّ الإصلاح اللغوي يكون بترتيب الموضوعات، لا بحذفها ولا بنقص شيء منها؛ بل وتركها على ما هي عليه من الأحكام والأوضاع والتراكيب، والاتساع للمفردات، ولو أقبلت كأعناق السيل، وإنما ينقصها فقط رجال يعملون ويحسنون إذا عملوا^(٣).

وأشدّ من هذا ما نجده عند أستاذنا الشيخ عبدخالق عزيمة - رحمه الله - حينما يقول: "كتب النحو هي دستورنا، وعليها اعتمادنا وتعويلنا، نحكم إليها، ونترافع لها، ونرضى دائماً حكمها"^(٤).

ويرى محمد محمد حسين "أنّ الدعوة التي ينادي بها دعاة التطوير باطلة..."، ثم يذكر وجوه بطلانها^(٥).

(١) محمد المفدى، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الجزائر بعنوان: "أسباب انصراف الطلاب عن أقسام

اللغة وكلياتها في الجامعات العربيّة" ١٤٠٤هـ، مجلة اللغة العربيّة، العددان (١٣، ١٤)، ص ٢٣٩.

(٢) المصدر السابق، ص ٢٣٤.

(٣) الرافعي، تحت راية القرآن، ص ٥٩.

(٤) في بحثه: "النحو بين التجديد والتقليد"، مجلة كلية اللغة العربيّة، عدد ٦، ص ٨٥.

(٥) في بحثه: "تطوير قواعد اللغة العربيّة"، مجلة كلية اللغة العربيّة، عدد ٧، ص ٥١.

فهذا الفريق - إذن - يحمل المسؤولية على الملقى والمتلقى، وينزّه قواعد اللغة وطبيعتها عن أي مشكلة، ويحصر التيسير - حينما يذكره على استحياء - في وسائل تقديمها ونقلها للأجيال.

يقول سليمان العايد: "غير أنّ ممارسة نقل هذه اللغة إلى الأجيال اللاحقة لا بدّ من أن يراجع بين الفينة والأخرى، رغبة في الإفادة من جديد مبتكر، أو تجديد ما أخلق على كثرة الرد، أو الاستجابة لمتطلب تدعو إليه الحياة، وتفيد منه اللغة، وترفع مستوى تناول الأبناء وأدائها..."^(١)، وهنا نلاحظ حصر المشكلة وطلب التجديد أو التيسير في نقل اللغة، وليس في ذاتها أو في أبوابها أو طبيعتها، فتلك لا يمكن المساس بها أو الحديث عنها.

ولم يصرح هذا الفريق بالحقيقة - التي يراها الكثيرون جلية - المتمثلة في أنّ بعض مؤلفي كتب النحو هم الذين عقّدوا النحو عرضاً ففقد حيويته ووظيفته، وأصبح أداة تعقيد في نظر الجيل بدل أن يكون مصباح هداية. ومن يطالع كتب التراث يجد ما يُشعر بذلك، فقد نقل عن الخليل بن أحمد أنه قال: "من الأبواب ما لو شئنا أن نشرحه حتى يستوي فيه القوي والضعيف لفعلنا، ولكن يجب أن يكون للعالم مزية بعدنا"^(٢). كما أنّ المحادثة التي جرت بين أبي الحسن الأخفش والجاحظ بشأن استغلاق كتب الأخفش النحوية على الجاحظ ترسم صورة لهذه الحقيقة: فقد قال الجاحظ للأخفش: أنت أعلم الناس بالنحو فلم لا تجعل كتبك مفهومة كلها؟ وما بالنا نفهم بعضها ولا نفهم أكثرها؟ وما بالك تقدم بعض العويص وتؤخر بعض المفهوم؟ فقال الأخفش: أنا رجل لم أضع كتبني هذه لله، وليست هي من كتب الدين، ولو وضعتها هذا الوضع الذي تدعوني إليه قلّت حاجتهم إليّ فيها، وإنما كانت غايتي المنالة أن أضع بعضها هذا الوضع المفهوم لتدعوهم حلوة ما فهموا إلى التماس فهم ما لم يفهموا، وإنما

(١) سليمان بن إبراهيم العايد، "القراءة الجهرية بين الواقع وما نتطّلّع إليه"، بحوث ندوة ظاهرة

الضعف اللغوي، م ١٣١/٣.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل، المقدمة، ١/١.

قد كسبت في هذا التدبير إذ كنت إلى التكبس ذهبت^(١)، وهذا القول يصور لنا أن من النحويين من يقدّم مادة نحوية بلغة عصيّة على الأفهام، صعبة المرتقى، كي يتميز بفضل تدليل صعبها، وتوطئة مرتقاها، وكلنا يذكر مقولة الأعرابي الذي حضر مجلس الأخفش فسمع ثم حار وعجب، فقال: "أراكم تتكلمون بكلامنا ما ليس من كلامنا"^(٢). وإذا كنا لا ننكر وجود لغة صدّعت - في وضعها - رؤوس أربابها لمّا بالغوا في نسجها من أوابد يعسر جمعها على العوام والخواص، وفرائد لكنها أشبه بدرر الغواص، مما لا تحرق معانيها حس المتلقي فيقف بإزائها قاصرا عن فهمها - إلا أننا نقر بأنّ مثل هذه اللغة قد أهملت منذ عهد عهد، ولم نجد لاستعمالها ظلّاً فيما بين أيدينا من التآليف النحوية المقررة على المتعلمين، وكذا لا نجد لها أثراً في الكتابات المتداولة في أرقى الصحف والمجلات، وحتى لدى الشعراء؛ بل أصبحت اللغة عذبة المورد، خفيفة المحمل على سمع المتلقي وفهمه. ومع ذلك تظل الشكوى من قواعد النحو والصرف، وتستمر المحاولات في تيسيرهما، فلماذا؟

يقر أنصار هذا الفريق بأنّ الخلل في طريقة عرض اللغة، وأنّ الحل والعلاج في إتقان الطريقة المناسبة للعرض، وفي تجريد النحو من الخلافات العقيمة والجدل، يقول رمضان عبدالنواب: "ليست العربية إذن بدعاً بين اللغات في صعوبة القواعد، غير أنّ شيئاً من هذه الصعوبة يعود بالتأكيد إلى طريقة عرض النحويين لقواعدها، فقد خلطوا بين الواقع اللغوي والمنطق العقلي، وامتألت كتبهم بالجدل والخلافات العقيمة، فضلّ المتعلم وسط هذا الركام الهائل من الآراء المتناقضة في بعض الأحيان"^(٣). وإذا كنا نحسب لرمضان شجاعته في الإقرار بالصعوبة، ومقارنتها بغيرها من اللغات في هذا الجانب؛ فإننا لا نعدم - من هذا الفريق - من يُشنع على من يرفع شعار التيسير، يقول محمد المفدى ذاكراً الأسباب التي تجعل الطلاب يعزفون عن كليات اللغة

(١) أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، الحيوان، ٩١/١-٩٢.

(٢) أبو حيان التوحيدي، الإمتاع والمؤانسة، ١٣٩/٢.

(٣) رمضان عبدالنواب، العربية الفصحى وتحديات العصر، ص ١١٣.

العربية: "ويعُزَف عنها (أي كليات اللغة العربية وأقسامها) لكثرة الدعوات إلى تيسير اللغة العربية، والمناداة بتقريبها، انطلاقاً من مبدأ افتراض افتراضاً، وهو أنّ اللغة صعبة المنال، معقدة المسالك، عسيرة الطرق..."^(١).

بل إنّ بعضهم يتهم دعاة التيسير بالمشككين، ويسمهم بالكسل، يقول سعيد الأفغاني: "الذي أوهم الغافلين بوجود صعوبة في النحو والصرف شيئاً، الأول: كثرة ترديد المشككين المأجورين للصعوبة، والثاني: قليل من الكسل والنقصير من معلمي المدارس"^(٢).

ويتجاوز بعضهم إلى التشكيك في نية دعاة التيسير أو التجديد في الدرس النحوي، ويجعل الذين يُبيّتون نية (الغارة) على اللغة أكثر من الذين ييسرون أو يجددون غيرَها، ولعل غيرَتهم الشديدة على اللغة وحرصهم على بقائها بنظامها الذي قدّمه لنا الأسلاف هو دافعهم إلى هذا القول، يقول أحد أنصار هذا الفريق: "إنّ كثيراً من دعاة تجديد النحو واللغة في عصرنا يقصدون إلى قلع الأمة من أصلها، وأنّ تخلع جلبابها لترتدي جلباب غيرها، وأنّ تتسلخ من جلدها لتدخل في جلد غيرها، وأنّ تتقطع عن ماضيها لتتصل بغيرها، وأنّ تضع هويتها لتفنى في غيرها من أمم الأرض، سواء أكان عن وعي وقصد وإدراك منهم، أم كان خفي الأمر ملتبس الشأن عليهم..."^(٣)، والحق أنّ شأننا أن نحسن الظن بكل من يعمل، وأنّ تكون خدمة اللغة الشريفة وتيسيرها، والسعي لنشرها هو الهاجس الأهم عند الجميع، وهو الحادي الأكبر لجهودهم، ولكن ربما بدا لهذا الفريق من أفواه بعض دعاة التيسير ما تكنه الصدور من تهجم على

(١) في بحث بعنوان: "أسباب انصراف الطلاب عن أقسام اللغة العربية وكلياتها"، مجلة كلية اللغة العربية، العدد ١٣، ١٤، ص ٢٢٦.

(٢) سعيد الأفغاني، من حاضر اللغة، ص ١٩٧.

(٣) سليمان العايد، "التجديد في النحو في العصر الحديث"، انظر كتاب: المؤتمر الدولي لمناهج التجديد، ص ١٩١.

النحو والنحاة، ووصم علمائه وكتبه بأقبح الصفات، حتى أصبحت الصحف تنتشر عبارات سوقية (تُسَوِّطُ فيها سيبويه) وتدعو إلى (إنفاذ النحو من أيدي النحاة)^(١)، بعيدا عن التفكير العلمي، والطرح الموضوعي الهادف، فلا لوم على صاحب غيرة حينئذٍ؛ بل لا بد أن ندرك ونستحضر أن السياقات الثقافية، والخلفيات المعرفية، والهجمة الغربية الشرسة، والاندفاع من بعض أبناء العربية نحو الغرب، كل هذه الأسباب - وغيرها - هي التي دفعت هذا الفريق إلى التمرس حول القديم، والاحتفاء به، ومحاربة من يحاول المساس به. ولكن ينبغي ألا يمنع الخوف على اللغة من السعي إلى العمل على تيسير ما يمكن تيسيره منها؛ لأنَّ المتشدد من غير تدبير للنتائج يصبح - كما يقول عباس حسن - : "كمثل الأم إزاء وحيدها الذي أدركته على يأس وطول انتظار، يدفعها الحب العارم إلى ملازمته، والإسراف في صيانته، فتحجبه عن الشمس والهواء خشية أذاهما، وتتخمه بصنوف المطاعم والمشارب خوف الضعف والذبول، وترهقه بكثرة الملابس استظهارا للإعزاز أو مبالغة في التوقّي، فيكون من وراء ذلك ما تخافه وتخشاه، الضعف والمرض والهالك"^(٢).

إنني أقدر حرص هذا الفريق على الموروث النحوي الذي خلفه لنا الأسلاف، ولكن أرى ألا نكتفي بالنقل عما ذكره المتقدمون دون نقد ونظر، وألا نغالي في القول بأن كل شيء اكتمل في زمان متقدم، وأنه ليس لنا أن نبتكر أو أن ننظر أو نخطئ، فبالرغم من غزارة ما فعل علماءنا السابقون؛ فمن الخطأ أن نتصور أن كل ما قالوه صواب لا يرقى إليه الشك؛ لأنَّ طبع البشر وطبيعة

(١) وهي تستند في ذلك على مؤلفات تحمل عناوين استفزازية مثل "موت النحو" لحمزة المزيني، و"جناية سيبويه على النحو" لمصطفى أوزون، و"لتحيا اللغة العربية، يسقط سيبويه" لشريف الشوباشي، وغيرها.

(٢) عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، ص ١٠٧.

البحث العلمي يقوم على التطور، وعدم الاستجابة لحدود القوانين الثابتة المطردة الصارمة. وإذا كان الكمال المطلق لأي شيء يعدُّ مثلاً أعلى يُتّاق إليه فإنّ أيّ لغة لا يمكن للناطقين بها أن يدّعوا كمالها، أو على الأقل خلوها من العيوب، وإنما لكل لغة ميزاتها وعيوبها ومشكلاتها مما يدفع إلى البحث عن حلول تطويرية أو تيسيرية لها. ولكن السؤال الأهم: مَنْ يستطيع أن يقدم الجديد أو القديم الميسر وفق هذه المنهجية التي لا تلغي القديم ولا تقدسه؟

الفريق الثاني

وهذا الفريق يدرك المشكلة ويستشعرها، ولكن يرى أنّ الحل ليس بالانخراط الكلي في الجديد، والتجرد والتمرد على القديم، ولا بالارتقاء في أحضان ما خلفه أسلافنا النحويون، وجعلهُ هو الترياق الواقي من الانحدار، أو هو الوصفة المعالجة للمشكلة، وإنما الحل بالربط بين القديم والجديد، والإفادة من معطيات العصر، والتفاعل مع الأنساق الاجتماعية القائمة، يقول كمال بشر: "إنّ هناك وسيلتين تستطيعان إصلاح حالنا اللغوي، أمّا الوسيلة الأولى: فتتمثل في العودة إلى الفصحى، وأخذها منطلقاً وأساساً للبناء، والاهتمام بالفصحى لا يعني تلقين قواعد منعزلة عن مادتها، وإنما يعني الاعتناء بالعوامل المحركة لها. والوسيلة الثانية: النظر في بنائها الثقافي بالعمل على تجويده..."^(١).

وهذا الفريق أيضاً يرى أنّ اللغة بعامة والنحو والصرف بخاصة في حاجة إلى التيسير والإصلاح والتحديث، فاقترح بعض علمائه _ بحسن ظن _ أن تُحدَف بعض الأبواب النحوية التي تُظهر النحو في صورة يصعب استيعابها،

(١) كمال بشر، علم اللغة الاجتماعي، ص ٢٤٣، وما بعدها.

وربما تصدُّ الطالب المقبل على طلبه عن غيرها من الأبواب^(٢)، واقترح بعضهم التخلص من الإعراب بتسكين أواخر الكلمات^(٣)، واقترح آخرون منهم اطراح العامل، أو التقليل من العلل^(٤).

فهذا الفريق _ كما نرى _ تنوعت أطروحاته، وتعددت مقترحاته محاولاً العلاج، يقول محمد محمد حسين واصفاً هذا الفريق: "تكلم الناس في صعوبة الإعراب الذي يلحق أواخر الكلمات، فاقترح بعضهم التخلص منه جملة بتسكين أواخر الكلمات، واقترح بعضهم اختصاره بإسقاط بعض أبواب اعتبروها غير أساسية والإبقاء على أبواب أخرى اعتبروها أساسية، وقال آخرون: إن الصعوبة ليست من الإعراب نفسه، ولكنها في القواعد التي تضبطه، ودعوا إلى إعادة النظر في تبويب النحو والصرف.."^(٥) ولكيلا أفز - زمنياً - على علماء أحسوا بالمشكلة، وحاولوا التصحيح منذ وقت مبكر فإنني أذكر أولاً محمد بن المستنير الملقب بقطرب (ت ٢٠٦هـ) فإنه قد انفرد برأي حول تفسير ظاهرة الإعراب، ولم يطلع أحدٌ من الدارسين على رأيه إلا من خلال ما نقله عنه الزجاجي (ت ٣٣٧هـ) في كتاب (الإيضاح)، من قوله: "لم يُعرب الكلام للدلالة على المعاني ... لأننا نجد في كلامهم أسماء منققة في الإعراب مختلفة في

(٢) منهم: يعقوب عبد النبي في: "النحو الجديد"، وعبد الوارث سعيد في: "إصلاح النحو"، وشوقي ضيف في: "تجديد النحو"، وأحمد برانق في: "النحو المنهجي"، ويوسف السودا في: "الأحرفية".

(٣) منهم: الصعيدي في: "النحو الجديد"، ويوسف سعادة في: "تعديل قواعد اللغة العربية وتسهيلها"، وجبر ضومط في: "فلسفة اللغة العربية وتطورها"، وفريحة في: "تبسيط قواعد اللغة العربية على أسس جديدة".

(٤) منهم: إبراهيم أنيس في: "من أسرار اللغة"، وأنيس فريحة في: "نحو عربية ميسرة".

(٥) محمد محمد حسين، تطوير قواعد اللغة العربية، ص ٥٣.

المعاني، وأسماء مختلفة الإعراب متفقة المعاني ... وإنما أعربت العرب كلامها لأنَّ الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل ... فلما وصلوا وأمكنهم التحريك جعلوا التحريك معاقباً للإسكان ليعتدل الكلام...^(١).

وجاء بعد قطرب ابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢هـ) في كتابه الشهير "الرد على النحاة" حينما قال "قصدي من هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحو عنه، وأنبئه على ما أجمعوا على الخطأ فيه..."^(٢)، وحكم على من قال بأنَّ العامل النحوي هو المُحدِّث للإعراب بالفساد البين، وأسرف في حكمه فقال: "وأما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل، ولا ألفاظها ولا معانيها؛ لأنَّها لا تفعل بإرادة ولا بطبع"^(٣).

وقضية النحاة مع ابن مضاء وردهم على رده عليهم باب كبير، وبحث وفير. وقد افتتن بعض اللغويين بهذه النزعة التجديدية أو التيسيرية، فأعاد الحياة فيها، وأضاف إليها ما أفاده من نظريات علم اللغة الحديث، وراح يتصيد الشوارد، ويبحث عن الشواذ في كتب العربية الواسعة؛ لتبرُّز المحاولة في صورة البحث العلمي الموثَّق، وليجد شواهد وأدلة من كلام العرب تسند قوله، وتعضد مذهبه. وقد تزعم هؤلاء وحمل اللواء إبراهيم أنيس، الذي جعل الإعراب قصة مصطنعة، ورواية مختلفة، مستهلاً حديثه بالتهكم والسخرية قائلاً: "قصة الإعراب ما أروعها قصة! لقد استمدت خيوطها من ظواهر لغوية متناثرة بين قبائل الجزيرة العربية، ثم حيكت، وتمَّ نسجها حياكة محكمة على يد قوم من صناع الكلام ... حتى أصبح الإعراب حصناً منيعاً، امتنع حتى على

(١) الزجاجي، الإيضاح، ص ص: ٧٠-٧١.

(٢) ابن مضاء، الرد على النحاة، ص ٦٩.

(٣) المصدر السابق، ص ٧٠.

الكتاب والخطباء والشعراء من فصحاء العربية، وشقَّ اقتحامه إلا على قوم سُموا فيما بعد بالنحاة"^(١).

ويرى الأستاذ عباس حسن أن مشكلة النحو لا تكمن في الإعراب - كما يرى من سبقوه - ولكنها تكمن في كثرة التعليقات، فيقول: "مشكلة التعليل لو اقتصر على الجدل اللفظي من غير أن يكون لها أثر في ضبط الكلم، وتركيب الجمل، والتحكُّم في صياغة الأساليب؛ لهان الخطب نوعاً ما، وانحصر الضرر في تصديق الرأس بالثرثرة، ولكنَّ الأمر أخطر أثراً، وأفدح ضرراً بما فيه من سيطرة طاغية تتناول المفردات والمركبات؛ بل إنها لتمتد إلى طرائق التفكير نفسها، وتتحكم في المعاني تحكما في الألفاظ، وتفرض على المتكلم والكاتب قيوداً ثقيلة مرهقة لا مُسوِّغ لها من عقل سليم"^(٢).

ويرى إسماعيل مظهر أنَّ عدم اعتماد القياس، وحصر كثير من الصيغ في المسموع هو الذي أحدث الصعوبة وولَّد الجمود، يقول: "جمدت اللغة بتعنت اللغويين؛ لأنَّ القول بقياسية الصيغ وسماعتها بنسبة الكثرة أو القلة - بالرغم من أنها صيغ سُمعت - أصاب اللغة بجمود لم يبلغ الشعور بقسوته قدر ما بلغ في زماننا ... وأنَّ إجازة الصوغ على صيغ سماعية يفتح أبواباً واسعة تجعلها تتفوق على كلِّ لغات الأرض في القدرة على الوضع اللغوي الأصيل"^(٣).

واستمر هذا الفريق في تحامله على نتاج النحاة السابق إذ رأى فيه إيقالاً على الأجيال، فطفق يبحث عن مخرج للتيسير، وحاول أن يُشخِّص المشكلة في كثافة الموروث وعدم استيعابه من قبل الأجيال؛ بل يرى هؤلاء أنَّ اللغة التي صيغت بها المادة النحوية والأساليب والطرق التي أُلِّفت بها كتب النحو "لا

(١) إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص ١٩٨.

(٢) عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، ص ١٦٧.

(٣) إسماعيل مظهر، تجديد العربية، ص: ٥٦-٥٧.

تناسبان ناشئة اليوم، ولا من قطعوا في تعليمهم العصري مراحل أو فرغوا منها، فهم جميعاً سواء أمام لغة الكتب النحوية القديمة المعقدة وطريقتها الملتوية^(١). ويقول أحمد درويش: "إن التلميذ يواجه شيئاً مخفياً عندما يسمع في بداية تعرّفه على اللغة بالأشياء المستترة، والمقدرة، والمضمرة، والمحذوفة، والأشياء التي لها محل من الإعراب، والتي لا محل لها، وبالتمييز الملفوظ، والتمييز الملحوظ، وبالصيغ المعدولة والتي كان لها أصل فقلبت عنه، ولا بدّ أن يعتقد خياله أنّ جسد اللغة (مسكون) بكثير من الخفايا التي لا يملك الإحاطة بها إلا من يعرف أسرار (تسليط العامل على المعمول)!"^(٢). ويرى بعضهم أنّ من المشكلات العسيرة أنّ "يُحال الطلاب إلى المتون والحواشي والتقريرات عليها، وفيها من العسر والكراسة والتكثيف والاستطراد وتداخل الاحتجاج والتعليل والاستدلال والتعقيب ما يعجز فطاحل العلم عن متابعته إلا بعد تبصّر ومراجعات وافتراضات... فلا يدرك الدارس من ذلك شيئاً"^(٣)، بل ربما شنّع هؤلاء على الفريق التقليدي المحافظ، يقول محمد عيد: "ولا علينا من فريق آخر محافظ لا يخطر بباله حتى التفكير في التغيير، أو هو سلفي منعزل عن الحياة وحيويتها"^(٤)، وفي ذات الوقت الذي شنّع فيه محمد عيد على الفريق المحافظ حمل على فريق آخر اتجه إلى التقلت، وهو الفريق الثالث الذي سأحدث عنه لاحقاً، فقال: "وكان البعض متطرفاً رفض المشكلة ودعا إلى اطراح النحو وقواعد العربية..."^(٥).

(١) عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، ص ٢٢٣.

(٢) أحمد درويش، إنقاذ اللغة من أيدي النحاة، ص ١٤.

(٣) فخر الدين قباوة، توجهات درس النحو في ضوء علم اللغة، ص ١٥٦.

(٤) محمد عيد، أصول النحو العربي، ص ٢٨٨.

(٥) المصدر السابق، ص ٢٨٨.

وما يراه بعض أنصار هذا الفريق من أنَّ الصعوبة تكمن في كثرة التعليقات وأن أكثرها يعتمد على التخيل والظن الذي لا يكسب مهارة ولا يمنح مقدرة على التحدث الفصيح سبقهم إليه ابن السراج (٣١٦هـ) بقوله: "اعتلالات النحويين على ضربين: ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب كقولنا: كل فاعل مرفوع، وضرب آخر يسمى علة العلة.. وهذا لا يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب"^(١).

ومن وجهة نظري فإنَّ أفضل محاولة ينبغي أن ترسم صورة لهذا الفريق في دعوته للمعالجة والتهيئة هي محاولة أمين الخولي، الذي ركب مركباً ربما لا يوافق عليه كثير من دارسي اللغة - على أنه يلتقي معهم في الهدف، وهو التيسير أو التجديد - فقد دعا إلى عدم التقيد بالأفصح، وعدم الالتزام بالأصح والأرجح من آراء النحويين، وذهب إلى أن جمع المؤنث السالم - مثلاً - يمكن أن يُنصب بالفتحة، وأنَّ الممنوع من الصرف يمكن أن يُصرف، وأنَّ نون الأفعال الخمسة يمكن أن تُحذف رفعاً، وحرف العلة في الفعل المضارع يمكن إيقاؤه حال الجزم^(٢). ومحاولة الخولي هذه سبقه إلى الإشارة إليها - دون تفصيل وتحديد لما يُقبل من القواعد - الشيخ عبدالله العلايلي، حيث قال: "ليس يلزمنا من النحو إلا أن نقتصر من علمه على أبسطه وأدخله في سائغ الاستعمال، دون ما وراءه، ونختار من مذاهب النحاة ما ينتهج وذوق العرب اليوم، دونما نظر إلى كبير موافقتها للأثار الأدبية المحفوظة ما دامت لغة عربية وحفظت على أنها كذلك لا نُكر فيها ولا دَخَل"^(٣).

(١) ابن السراج، الأصول، ٣٥/١.

(٢) أمين الخولي، مناهج التجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب، ص: ٥٠-٥٥.

(٣) غانم قدوري الحمد، أبحاث في العربية الفصحى، ص ١٧٦، نقلاً عن كتاب العلايلي

مقدمة لدرس لغة العرب".

وقد وصف باحثٌ هذا الفريقَ بفريق الاعتدال بين الإفراط والتفريط فقال: "وبين هذا وذاك نشأ اتجاه تميز بالاعتدال والموضوعية، لم يتزعزع أو يتأثر كثيراً بما شهدته مسألة تيسير النحو من مناقشات نظرية انطباعية مناهضة أو مبالغة عند المجددين والمحافظين..."^(١).

ويبدو لي أن السياقات الثقافية التي عاشها أنصار هذا الفريق - من استحضار للمشكلة من جانب، وتنازع التيارين المحافظ على القديم والمسقط له من جانب آخر - هي التي دفعتهم إلى هذا الطرح الذي يُشعر في كثير من عباراته بالوسطية.

وعلى كل حال فكل أطروحات هذا الفريق - بالرغم مما يُشعر بوسطيته واعتداله إلى حد ما - لا تشكل منطلقاً فكرياً يأخذ مساره في التطبيق العملي، ولم تقدم إجراءات منهجية تساعده على النجاح، وإنما محاولات تعالج جوانب، وتشير إلى الأخذ برأي أو نحو ذلك، ومن يستعرض جملة من المؤلفات في هذا الشأن يخرج بهذه الخلاصة^(٢). كما أن أكثر آراء هذا الفريق ليست تيسيراً ولا تجديداً؛ لأن علماء النحو سبقوا إليها وطرحوها، ولم تجد قبولاً، ولم تحل إشكالاً. فطرحها حديثاً هو تكرار لمحاولات لم يُكتَب لها النجاح.

الفريق الثالث

نادى هذا الفريق باقتلاع جذور هذه المشكلة - وهي عسر قواعد اللغة العربية - وذلك بإلغاء القديم وإطراحه، وبالتالي حاول تهشيم بعض القواعد والنظام الإعرابي والعوامل. ولم يتوقف أنصاره عند إلغاء الإعراب والقواعد

(١) محمد صاري، تيسير النحو ترف أم ضرورة؟، ص ١٤٩.

(٢) عبد الحميد حسن في كتابه "المذهب الكوفي في النحو واللغة وأثره في التطوير والتيسير"، وعفيف دمشقية في كتابه "خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي".

والعوامل فحسب؛ بل ربّما شطّ بعضهم وتطرف حتى نادى بإلغاء اللغة الفصحى بعامّة، داعمين هذه الدعوات بكثير من التبريرات والتعليلات.

أما إلغاؤهم للعامل أو للإعراب فهو قديم حاولوا نفث الروح فيه من جديد، وقد بدأ الدعوة إليه ابنُ مضاء القرطبي - كما ذكرت سابقاً - لكنّهم لم يقفوا عند ما قاله ابن مضاء؛ بل تجاوزوا على النحاة سباً وامتهاناً. فعُزي لإبراهيم مصطفى قوله في إحدى محاضراته: *إنّ النحويين طغاة. كما نقل عنه قوله: "إنّي أتمنى على الله اليوم الذي أنادي فيه بإلغاء علم النحو وإحراق كتبه"*^(١).

وقد تبنت أسماء كثيرة هذه الأطروحات، فلا تخفى آراء سلامة موسى الذي يقول: *"الإعراب في لغتنا هو لعبة بهلوانية للذهن واللسان، ولن نحسنها إلا بعد أن نربي عضلات قوية تستجيب بسرعة، وكثيراً ما رأينا القارئ الذي يلتفت إلى الإعراب لا يفهم ما يقرأ"*^(٢).

وفي الاتجاه نفسه نجد أحمد لطفي السيد، ومارون غصن، وأنيس فريحة، ولويس عوض، وقاسم أمين، وسعيد عقل، وغيرهم، وكتبهم كثيرة جداً كلها تحمل عناوين لامعة من مثل: *"قواعد النحو على أساس جديد"* و*"نحو عربية ميسرة"* و*"إحياء النحو"* و*"تبسيط قواعد العربية"*، وآخرهم حمزة المزيني الذي حكم بموت النحو قائلاً: *"إنني أجد نفسي معنياً بالشهادة على وفاة النحو"*^(٣). والغريب أنّ ما استدلل به المزيني على موت النحو كتاب *"إحياء النحو"*

(١) فهمي عارف الحسن، *الغارة على اللغة العربية*، ص ٢٠٧، ٣٠٦. وبقراءة كتاب *إحياء النحو* لم أجد ما يشير إلى ذلك، ولا قريب منه، بل قال طه حسين في تقديمه لهذا الكتاب ص(ط): *"فهو برى كل البراءة من هذا الغلو الذي يمتاز به المجددون؛ لأنهم يتكفون في سبيل ذلك ما يقبل وما لا يقبل من الرأي..."*

(٢) محمد عيد، *أصول النحو العربي*، ص ٢٩١.

(٣) حمزة المزيني، *مراجعات لسانيّة*، ص ٢٩٤.

لإبراهيم مصطفى؛ لهذا فهو يتساءل: كيف يقول أحدٌ بإحياء الأحياء؟، ويستدلُّ -
أيضاً - بكتاب شوقي ضيف "تجديد النحو" على أنَّ النحو قد بلي وانتهى^(١). فهم
- إذن - يأخذون من آراء بعضهم ومؤلفاتهم حجةً وسنداً لهم في حكمهم.

ويمكن تلخيص فكرتهم في أنها تدور حول أمرين اثنين:
أولهما: أنَّ اللغة العربية بقواعدها وضوابطها تتناسب حقبةً زمنيةً مضت،
ومضت معها الظروف والملابسات التي أوجدتها، فهي لغة لفترة زمنية غابرة لم
تعد صالحة لواقعنا الحضاري المعاصر، ولا تستقيم مع متطلبات وظروف البيئة
الحديثة، فينبغي التخلي عنها، والتحول إلى لغة جديدة ملائمة لأجواء الحضارة
الحديثة؛ بل يرى بعضهم أنَّ النحو لم يقدم شيئاً، لا قديماً ولا حديثاً؛ لأنَّه مات
منذ زمن طويل، يقول المزيبي: "إن النحو هو الذي يجب وصفه بالموت؛ وذلك
لأنَّه فشل في المهمات كلها التي نذر نفسه لها، سواء في القديم لصون اللسان من
اللحن أم في الحديث لتعليم الناشئة قواعد اللغة"^(٢). والغريب أنَّهم لم يقدِّموا
آرائهم، أو يكتبوا مؤلفاتهم بلغةً وقواعد غير تلك القواعد التي مضى زمانها،
وانتهت مدة صلاحيتها - كما زعموا - .

ثانيهما: أنَّ اللغة الفصحى عامل من عوامل تخلف العالم العربي عن ركب
الحضارة الحديثة، وهي رمز للجمود والتقهقر^(٣). والحق أنَّ النحو كغيره من
العلوم له أطوار يمر بها منذ نشأته، وهو في كل طور له خصائصه وصفاته،
وربما أنَّ النحو لا تظهر عليه - بوضوح - عمليات التطوير الرأسيَّة بقدر ما
تظهر محاولات التطوير الأفقيَّة، فيظل يتوسع طوراً وينحسر طوراً آخر. نعم !

(١) المصدر السابق، ص ٢٩٦.

(٢) المصدر السابق، ص ص: ٢٩٥-٢٩٧.

(٣) نذير محمد مكتبي، الفصحى في مواجهة التحديات، ص ص: ١٤٢ - ١٤٣.

يمكن أن أوافق هذا الفريق في شيء واحد؛ لأنه من دوافعي في هذه الدراسة، وهو أن تيسير النحو أو تطويره أو تجديده، تمّ بمعزل عن تطوير اللغة بعامة، مع أن هذا العلم ما وضع إلا لخدمتها، والحفاظ عليها. ولكن - في ذات الوقت - أقرُّ بجهود علماء النحو، ولا يمكن لأيّ منصف أن يهون من هذه الجهود، فأكثر أرائهم ومؤلفاتهم يحتاج إليها النحو لتمامه.

ومهما يكن من أمر فلا شك أن هذا الفريق يُلاحظ عليه أنه لا يعتمد - وإن كان يتفق مع الآخرين في المشكلة - على الأسس العلمية القيّمة؛ بل ينبع من أفكار تظهر فيها السطحية، والحالة الانفعالية الساذجة التي يراد منها لفت نظر الجيل إلى أطروحاته. بل وصل الأمر بأحدهم إلى أن يتهم اللغة بأنها مُحَنَطَةٌ، فيقول متشجّجاً: "إنّ اللغة العربية هي الوحيدة على وجه الأرض التي لم تتطور قواعدها ونحوها وصرّفها منذ ألف وخمسمائة عام، وهي اللغة الوحيدة في العالم التي أصر الناطقون بها على تحنيطها، وبذلوا كل الجهود بدعوى الحفاظ على نقائنها"^(١).

ويبدو لي أن هذا الباحث لا يفرق بين المحاولات المتعلقة بالتيسير، والبقاء على الثوابت والأصول المرتكزة على المسموع من كلام العرب، فهو شبيه بالفيلسوف الكندي الذي لم يتبين له الفرق بين الجمل والتراكيب المختلفة، فأنكر على أبي العباس المبرد قائلاً: "إنّي لأجد في كلام العرب حشواً.. يقولون: عبد الله قائم، ثم يقولون: إنّ عبد الله قائم، ثم يقولون: إنّ عبد الله قائم، فالألفاظ متكررة والمعنى واحد"^(٢).

(١) شريف الشوباشي، لتحيا اللغة العربية يسقط سيبويه، ص ٦٣.

(٢) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ٣١٥.

وهنا لابد أن نستحضر السياقات والخلفيات المعرفية والثقافية لهذا الفريق، فقراءاته وثقافته وصلته بالغرب كلها شكّلت وصنعت منه جزءاً من حملة التغريب، أو الليبرالية الجديدة التي تكاد تجتاح العالم العربي.

ولا أراني مبالغاً إن قلت: إن وراء هذه الأطروحات نوايا خفية عند بعضهم، تتجلى من خلال وصف اللغة، والنحو، ووصف النحاة بصفات شنيعة، وغير لائقة، على أن بعضهم لديه رغبة في خدمة اللغة وتقديم النافع والمفيد فيها، ولعل من أولئك إبراهيم مصطفى الذي نقل عنه القول بطاغوتية النحاة، فقد وسمه محمد عيد بقوله: "وليس من شك أن الأستاذ إبراهيم مصطفى كان شريف القصد نبيل الهدف، وأن عمله هذا يدل على حيوية عقل واجتهاد، كما يدل على طول النظر في النحو سنين حتى أطلق عليه العقاد لقب "سيبويه العصر"..."^(١).

ويلتمس الياسري العذر لإبراهيم مصطفى، ويمتدح الهدف الذي ذكره في مقدمة "إحياء النحو" فيقول: "وهو هدف جليل وغاية طيبة لا يتصدى إليها إلا العلماء، ومحاولة كهذه لابد أن تخطئ وتصيب، لأن العمل كبير وواسع، وشعابه مسالكها وعرة، ولكن للرائد فضلاً أيّ فضل"^(٢). وأنا أمدح وأوافق على دعوته التي ختم بها كتابه حينما يقول: "ولا ينبغي أن يعمل في النحو إلا أديب مرهف الحس، صحيح الذوق، حتى تدون القواعد الجديدة؛ وسيجد هؤلاء النحاة المدد الوافر، والنص الكافي في القرآن الكريم... يمتنعون بقراءته ورواياته، وما سمي منه متواتراً، وما سمي شاذاً. وقد يكون الشاذ أسلم من أوثق ما رووه في الأدب ونصوصه، والشعر وقصائده. ومثل الكتاب في المقدار كافٍ أن يكون

(١) محمد عيد، أصول النحو العربي، ص ٢٩٧.

(٢) علي مزهر الياسري، الفكر النحوي عند العرب، ص ٤٠١.

الأصل لتدوين القواعد وتحريرها ... لأن الكتاب الحكيم لا يبلى جديده، ولا يُحْدَى مدى بركته لهذه الأمة، وللأمم جميعاً"^(١).

وفي المقابل شنع بعض العلماء على مسار هذا الفريق، ووسموه بالانحراف، وأنه تهديم لا تيسير، يقول العقاد: "من علامات الانحراف البعيدة عن الوجهة أن يحسب المجددون أنهم ينتهون يوماً إلى لغة خالية من القواعد والأصول، أو أن تُفسر حملة التيسير هذه على أنها دعوة لانسلاخ اللغة من قواعدها، فالفرق واضح بين التيسير والتهديم الذي يدعو إليه من لا يرى في قواعد اللغة العربية ونحوها إلا عبثاً في سبيل الانطلاق الفكري والإبداع الأدبي"^(٢).

وللعلمة المحقق الأستاذ محمود محمد شاكر كتابات للرد على أصحاب هذا الفريق يأتي في مقدمتها كتابه "أباطيل وأسما".

وقبل أن انتقل إلى فريق آخر _ لا علاقة له بالعربية أصلاً _ أود أن أبين _ أولاً _ أن هذه الفرق الثلاثة التي تتصارع أو تتعارك _ كما أطلق عليها الرافعي^(٣) _ يمكن أن يفهم من كلام بعض أعلامها أنه ينتمي إلى أكثر من فريق؛ بل لعل بعضهم ينتمي إلى كل الفرق بسبب كثرة تعدد أطروحاته التيسيرية، وهذه الفرق الثلاثة تشكل ما يسمى بصراع التوازن اللغوي، وهذا الصراع يمكن أن يكون له وجه إيجابي لبقاء العقل اللغوي متطوراً من جهة، متأهباً ومستحضرًا عنصر التحدي من جهة أخرى، تقول عائشة عبد الرحمن: "إن العربية في آفاقها الجديدة كانت محكومة بتباين من المحافظة والتجديد، يكفلان لها نوعاً من الاتزان، على بعد ما بينهما. فقانون حفظ الذات يرفض

(١) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص: ١٩٦ - ١٩٧.

(٢) العقاد، أشتات مجتمعات في اللغة والأدب، ص ٥١.

(٣) في كتابه: "تحت راية القرآن"، الذي ذيله بعبارة: "المعركة بين القديم والجديد".

التخلي عن أصيل العربية كما عرفته في عصر نقائها. وقانون الحرص على البقاء يستجيب لكل دواعي النمو والتطور، ولو كان ذلك على حساب ما هو أصيل وعريق... ولقد استطاعت العربية بمرونة فائقة أن تتحاشى أزمة موقفها بين القديم الأصيل والمحدث الطارئ^(١).

إذن اللغة يتجاذبها أو يتنازعها في تطورها عاملان متناقضان: عامل المحافظة، وهو الكابح للتطور اللغوي؛ لأنه ينطلق من فكرة أن اللغة تراث قومي أو ديني يجب المحافظة عليه كما هو عند الأسلاف، وعامل التطور، وهو عامل ثوري متمرد على الجمود تسنده وتدفعه المستجدات الحضارية. واللغة تجاهد في الاحتفاظ بتوازنها بينهما، وبمقدار ما تحققه من احتفاظ بالتوازن يكتب لها البقاء، وتوسم بالنجاح وتتجاوز المحن، ومن خلال العاملين تستطيع أن تخلق عاملاً ثالثاً تتساوى فيه كفتا الميزان. قال الرافعي: "وصار أكثرهم _ يعني المجددين _ بلُغتيه كالميزان ثقلت كفة منه فرجحت، وخفت الأخرى فظهرت فارغة... ولو هو وضع في هذه وزن ما في تلك وكافاً بينهما لانقلب الأمر وكانتا على سواء، فلا وافٍ ولا ناقص"^(٢).

ويمكن أن ألحق فريقاً آخر _ غير الثلاثة التي ذكرت _، لا أرى أنه مُجدد ولا مُيسر، وربما لا علاقة له بالعربية أصلاً، ولكن من اللغويين من انبرى لمدافعتهم والتصدي له؛ غيرَ على النحو، أو رغبة في التكسب بالتأليف المضاد المدافع في بعض الأحيان، وأعني بهذا الفريق دعاة العامية.

وفي الحقيقة إنني ألوم كثيراً من العلماء والباحثين الذين تصدوا لدعاة العامية ومقننيها، وألّفوا المؤلفات وعقدوا المؤتمرات للرد على أنصار هذه

(١) عائشة عبدالرحمن، لغتنا والحياة، ص: ٧٢-٧٣.

(٢) مصطفى صادق الرافعي، تحت راية القرآن، ص: ١٢.

الدعوى. وكان بالإمكان أن تتصرف هذه الجهود لمعالجة مشكلة أكبر خطراً وأفدح ضرراً؛ لأنّ الدعوة إلى العامية تحمل في طياتها حتفها، ولا أدلّ على ذلك من أنّ المستشرقين والإذاعات العربية في الدول الغربية عزفت عنها؛ بل إنّ إذاعة إسرائيل الموجهة باللغة العربية اعتمدت الفصحى، فذوبان الحدود بين الدول العربية، - فضائياً وأثيرياً على الأقل - ألغى الاستعمال العامي، وصنع لغة عربية مقبولة - ربما ينقصها الإعراب أحياناً - يُخاطب بها الخليجيّ الجزائريّ، واللبنانيّ الليبيّ، والعكس.

كما أنّ تاريخ اللغة العربية الفصحى يشير إلى أنّها منذ أن نزل بها القرآن الكريم ومن قبل ذلك وبعده هي لغة العلم والأدب والحضارة، وتعيش معها لهجات محلية أو لغات عامية وكل منها يؤدي مهمته في مجاله، بصورة يتكامل فيها النشاط اللغوي للمجتمع العربي. نقل الجاحظ عن بشر بن المعتمر (ت ٢١٠هـ) - رئيس المعتزلة في بغداد - إشارته إلى اللفظ العاميّ والخاصيّ في قوله: "فإنّ أمكنك أن تبلغ من بيان لسانك وبلاغة قلمك، ولطف مداخلك، واقتدارك على نفسك، إلى أن تفهم العامة معاني الخاصة، وتكسوها الألفاظ الواسطة التي لا تلطف على الدهماء ولا تجفو عن الأكفاء، فأنت البليغ التام"^(١). لذا فإنني لا أدعو لمعادتها، وإنما أدعو إلى ضرورة العمل على التواصل بين الفصحى والعامية؛ بل هو - من وجهة نظري - أمر لا مفرّ منه، استناداً إلى الاستقراء التاريخي، وغاية ما ينبغي أن نطمح إليه ونحتّ عليه هو أن نراقب التدرج في راب الهوة كلما اتسعت بينهما؛ ليكون ذلك لصالح الفصحى، ورجحان كفتها، بالرغم من أنّنا بتنا تضيق ذرعاً حينما نرى مثقفاً يدير شأنه

(١) الجاحظ، البيان والتبيين ١/١٣٦. واللغة العامة في عصر الجاحظ وبشر بن المعتمر في

العراق هي لغة صحيحة فصحية، ربما تنقصها البلاغة والبيان فقط.

الفكري والأدبي والإبداعي بلغة فصيحة، ويخط ويكتب وينشر ويساجل بها، ثم إذا حاور أو ارتجل أو تحدث عبر أمواج الأثير، أو على شاشات التلفزة توسّل باللهجة العامية. ولكن ارتفاع ثقافة التفصيح والتقارب بين الفصح والعامي سيؤدي إلى أن يُعدّ هذا المثقف مثقفاً متواطئاً على ذاته الثقافية؛ بل يُنظر إليه على أنه يُحيك المشهد الأول من (تراجيدية) الانتحار اللغوي.

ولهذا فالرجاء أن تتجه الجهود إلى العمل الجاد على "تفصيح" العامية، والرقي بها إلى مستوى الفصحى عبر الوسائل المتعددة، وذلك بتطعيم اللغات الدارجة باللغة الفصحى تطعيماً يبعدها عن حذقة النحاة ورطانة العوام في وقت واحد، فيوصلنا إلى لغة فصيحة معتدلة.

وقبل أن أنهى الحديث عن المحاولات التيسيرية وفرقها لابدأ أن أشير إلى محاولة تيسيرية أخذت اتجاهًا منفردًا، وهي محاولة ربما تلتقي مع رؤية الفريق الأول التي لا تمسّ قواعد اللغة، ولكنها تتوجه إلى طرائق تدريسها، إلا أنها تختلف عنها في أنها تدرس اللغة _ والنحو بخاصة _ من خلال أمر محبب للنفوس، مقبول عند المتعلمين، وهو الجانب الفكاهي، والمُح والنوادر.

وقدم هذه المحاولة الدكتور عبد الله بن سليم الرشيد في كتاب سماه "الأفاكية والنوادر: مدخل لتدريس فنون اللغة العربية"، وهو يدعو في كتابه هذا إلى التيسير والتجديد عبر طرائق ثلاث:

الأولى: جمع الأخبار المستطرفة الدالة على أهمية النحو والمرغبة فيه.

والثانية: دراسة النصوص النثرية المأثورة المشتملة على بعض مصطلحات النحو وإبرازها، كمقامة الزمخشري الوعظية.

والثالثة: الاستفادة من القواعد المسجوعة، وإشاعتها بين دارسي النحو،

كقولهم:

(الرأي المدوّن: العلم الموصوف بـ "ابن" لا يُنَوّن)، وقولهم: ("عسى" فعلٌ قسا)، وقولهم: (قاعدة نحوية: كل الضمائر مبنية)^(١). وهذه وسيلة تقريبية جديدة، ولكنها لا تستجيب لكل المشكلات، ولا تنطبق على كل المسائل والقواعد. وقد استهوت هذه المحاولة بعضاً من الباحثين المعاصرين فأثنى عليها أحد عمداء كليات اللغة العربية بقوله: "إنّ هذا الصنيع وإن لم يُضِفْ إلى النحو جديداً، ولم يعد كونه شكلاً من أشكال عرض النحو دون أن يمس المضمون _ إلاّ أنّه ضرب من ضروب التجديد، وثمره تطبيقية قد تتعدى كثيراً من الدعوات التجديدية المعاصرة للنحو العربي"^(٢). وإذا كنت لا أوافق على أنّ الملحّ والنوادر والفكاهة تُعدُّ أسلوباً تجديدياً ذا جدوى في الدرس النحوي، إلاّ أنني أوافق وأقرُّ بأنّ قواعد النحو _ سواء في الدرس أو التوجيه _ تمرُّ غالباً بطرق ليست ممتعة ولا مشوّقة، وفي أكثر الأحيان ليست ذات جدوى في تعلّم اللغة العربية؛ لأنّ دراستها اتسمت في نشأتها بظاهرتين اثنتين، كان لهما بالغ الأثر في تاريخ النحو:

الأولى: أنّ النحو بدأ بكتاب سيويوه، الذي يُعدّ المدوّن النحويّة المتكاملة، وهو من الصعوبة _ في أسلوبه وعرضه _ بمكان، حتى كان العلماء يقولون لمن أراد قراءته: "هل ركبت البحر؟"، ولا أدلّ على ذلك من كثرة شروحه واتساعها.

الثانية: أنّ هذه المدونات النحويّة جعلت النحو علماً منفصلاً ومستقلاً عن اللغة، وما زالت الجهود تُبذلُ للمّ الشمل بين العربية ونحوها، ولعلّ محاولات

(١) عبدالله بن سليم الرشيد، الأفاكية والنوادر، ص ١٥، ١٦، ٣٠.

(٢) محمد عبدالرحمن السبيهي، ورقة عمل قدمت للمؤتمر الدولي في جامعة المنيا بمصر

بعنوان: "التجديد بين الشكل والمضمون"، ١٢٣٦/٢.

عباس حسن في "النحو الوافي"، وعلي الجارم في "النحو الواضح" سعي في هذا الاتجاه.

ومع كل ذلك _ وبعد هذا العرض للفرق المتعددة _ نلاحظ أن المحاولات تتعدد، والأطروحات تختلف، والمشكلة واحدة باقية على حالها لم يتم إصلاحها. بل إن مؤتمرات وندوات متتابعة عُقدت لهذا الغرض، منها على سبيل المثال لا الحصر: لجنة تيسير اللغة في مصر ١٩٣٨م، ومؤتمر مفتشي اللغة العربية بمصر ١٩٥٧م، ومؤتمر النحو في صنعاء ١٩٧٢م، ومؤتمر تيسير تعليم اللغة العربية في الجزائر ١٩٧٦م، وندوة النحو والصرف في دمشق ١٩٩٤م، وندوة ظاهرة الضعف اللغوي بجامعة الإمام محمد بن سعود في الرياض ١٩٩٧م. وكلها لم تظهر نتائجها ولم تتحقق توصياتها.

وما قدّمته لا يعدو أن يكون رؤية راصدة، أو خريطة ذهنية (عدسة بانورامية) _ مستقرّة إلى حد ما _ للمحاولات الكبرى أخلص من خلالها إلى تاريخ لغوي خاض معارك من الصراع والنزاع بين مجموعات من العلماء والباحثين والمتعلمين تتوالج حوافرهم، وتتشابك مقاصدهم، غير أن بعض المرامي وبعض المحاولات قد تطفو على السطح أكثر من سواها، فتبدو وكأنّها الأكثر قدرة على معالجة الخلل وإصلاح المشكل وتقديم الحل الناجح، ويظل مصير اللغة _ بنحوها وصرفها ومعجمها _ يمرُّ عبر منعطفات زمنية وتاريخية، ويظل مجموعة من علمائها المخلصين يقدمون ضروباً من وسائل الاستنفار الاحتمائي وصنوفاً من الاحتشاد الوقائي؛ للإبقاء عليها من خلال الإبقاء على خطاب ذي خلفية خاصة، (متأدلج) حيناً، وأطروحات واقعية أحياناً أخرى. ولم يكن هدفي _ هنا _ انتقاص المحاولات السابقة، أو التقليل من الفرق المتعددة، وجهودها المبذولة لخدمة اللغة العربية نحواً وصرفاً؛ ولكن هدفي أن أُبيّن _ مع كل تلك المحاولات _ أنه لا يستطيع متأمل لواقع اللغة،

وعلاقة أبنائها بها أن يُنكر مظاهر التراجع الذي تعانیه، والعقوق الذي تلاقيه، بالرغم من تلك الجهود. وكل ذلك ناشئ عن إهمال الداء حين بدأ يسيراً يمكن علاجه بجرعات معدودة من الدواء يصفها طبيب ماهر، حتى أضحى الواقع اليوم يحتاج إلى مستشفيات وأطباء كثر يشخصون الداء ويقدمون الدواء. أمّا لماذا وصلت إلى هذا الحال؟ وكيف يكون الإصلاح أو التيسير والتجديد؟ وما وجهة نظري الخاصة فيه؟ فذاك موضوع الفقرة اللاحقة التي أحاول _ جاهداً _ أن أقدم فيها رؤية نقدية للفرق السابقة.

تقييم المحاولات التيسيرية السابقة

إذا أقرنا _ بعد هذا التلخيص التاريخي _ بوجود المشكلة التي سبق أن جعلتها _ قبل استعراض الفرق تاريخياً _ العامل الوحيد الذي يلتقي الجميع حوله أو هكذا ينبغي _ فلا بدّ أن أبدأ متفائلاً؛ لأنّ اللغة العربية قيمة جوهرية تمنحها قوة واستمرارية وحيوية، يقول إدوارد سابير: "هنالك خمس لغات فقط تشكل أهمية كبرى لنقل الحضارة، هي اللغة الصينية القديمة والسنسكريتية والعربية والإغريقية واللاتينية"^(١). ثم يقول: "إنّ من المخيب للظن أن نعلم أنّ اللغة الإنجليزية نفسها ما كانت تنتشر إلّا لأنّ الإنجليز استعمروا أعداداً هائلة من الأصقاع، ولكنّ ليس هناك دلائل تشير إلى أنّ الإنجليزية قد دخلت القلب المعجمي للغات الأخرى، كما لونت الفرنسية سحنة اللغة الإنجليزية، أو كما تخللت العربية اللغتين الفارسية والتركية"^(٢).

(١) أحمد محمد الضبيبي، اللغة العربية في عصر العولمة، ص ٨٩.

(٢) المصدر السابق، ص ٨٩.

إن هذه اللغة _ التي شغلت المعاصرين بكثرة تعدد الندوات والمؤتمرات لمعالجة إشكالاتها والبحث عن وسائل تيسير لها ونفور بعض أبنائها عنها أو تتصلهم منها _ تحمل هذه القيمة الجوهرية. ومع حملها لهذه القيمة الجوهرية نرى فشلاً في محاولات المعالجة لبعض مشكلاتها _ سواء على مستوى القواعد المعيارية (النحوية والتصريفية) أم على مستوى الاستعمال اللغوي بعامه، أما لماذا؟ فلأنَّ المعالجات يشوبها الخلل، وعليها كثير من الملاحظات، ووقفت في وجهها جملة من العوائق والأسباب التي من أبرزها:

أولاً: غياب النسق المعرفي للدراسة اللغوية، وذلك بعدم التفريق بين المضمون والمنهج والعوامل الخارجية وتحديد المشكلات. وعدم استحضار الأبعاد المتعددة عند طرح المحاولات التيسيرية أو التجديدية، فتارة تستحضر البعد القواعدي وصعوبته، كما فعل إبراهيم مصطفى _ ومن معه _ الذي ركز على الاتجاه الإحيائي؛ لأنه يرى أنَّ النحاة لم يدركوا "أنَّ النحو هو قانون تأليف الكلام، وبيان لكل ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة، والجملة مع الجمل، حتى تتسق العبارة و يمكن أن تؤدي معناها"^(١) وقبلهم ابن مضاء. وتارة تستحضر حال المتلقي (الطالب) والملقي (الأستاذ) فقط، وتارة تستحضر البعد الديني فترفض كل محاولة خوفاً على الثوابت والتزاماً بالموروث، _ وهؤلاء هم أكثر الفئات معارضة للتيسير النحوي _ فشكّلوا ما يمكن أن يُسمى بالاتجاه المحافظ الذي لا يقبل المساس بالقواعد وإنما يؤكد على أنَّ العلاج ممكن عن طريق حفظ النصوص، وقصر الحل في العودة إلى الموروث، ويتبنى هذا الاتجاه كثيرون منهم

(١) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص ١.

الرافعي، ومحمد محمد حسين، وعبدالخالق عزيمة، ومحمود شاكر،
ومحمد المفدى، وغيرهم _ كما مر _ .

وظهر ما يمكن أن يسمى بالاتجاه التعليمي في الطرح التيسيري، وتمخض
عن ذلك المنهج التفكيكي والبنوي، وتبنى هذا طه حسين، وأمين الخولي
وغيرهما^(١).

وأحسب أننا لم نحظ حتى الآن بدراسة تتكامل فيها كل الأبعاد وتتعاقد؛
لتقدم لنا معالجة تستحضر هذه الأبعاد مجتمعة، وإنما تعددت المعالجات
لتعدد المشكلات، فتشتت الجهد، وغابت النتيجة المتوخاة.

ثانياً: أن أكثر المحاولات التيسيرية لم تحسن رسم الطريق الصحيح لمعالجة
واقع اللغة وقواعدها النحوية، فقامت على الجانب السلبي الذي يعمد إلى
الحذف والاختزال ابتغاء التيسير، وهو في الأصل بني على الظن المُستقَى
من الإيحاءات غير العلمية التي تشعره بأن في اللغة العربية عسراً. ولم
تُقدّم حلاً إيجابياً يقوم على التطوير الحقيقي، والإضافة النافعة والشائقة
التي تُرغب الجيل في اللغة لا أن تُرغبه عنها.

والحق أن عسر اللغة _ لو وُجد _ ليس هو السبب في الصدود عنها
وعدم قبولها، ففي لغات العالم _ كالصينية واليابانية والروسية _ ما هو
أصعب كثيراً من العربية، ومع ذلك يعرفها أهلها، ولا يزهدهم فيها
صعوبتها، وصعوبة الرسم الإنجليزي لم يصرف الإنجليز عن الإنجليزية،
وقد كان بعض كتابها الكبار (برنارد شو) يهزأ بها، وأوصى بثلاث ماله أو
نصفه لإصلاحها، ومع ذلك لم يكتُب إلا بها، وأصعب منه رسم الفرنسية،

(١) طه حسين، مستقبل الثقافة في مصر، ص ٢١١. وأمين الخولي، مناهج تجديد في النحو

والبلاغة والتفسير، ص ص: ٧٢-٧٥.

ويدلُّ أهلها بها دلالاً لا حد له، وينشرونها في العالم، ويخافون عليها أشد الخوف.

إنَّ ما يؤخذ على محاولات التيسير _ فأضعف نتائجها _ أنَّ همم اللغويين اتجهت إلى دراسة اللغة وتدريسها والتأليف فيها من أجل الحفاظ عليها، وليس لأجل نشرها، حتى غلبتهم الانحرافات، والأخطاء، ومظاهر اللحن المتعددة.

ثالثاً: أنَّ الحديث عن المشكلة التي تعاني منها اللغة مع ناطقيها أو يعانيتها الناطقون بها تُعالج فقط من قبل المختصين أو المدافعين عنها والمتحمسين لها، والواجب أنَّ تكون المعالجة قائمة على المشاركة بين هؤلاء من جهة، والاجتماعيين والنفسيين والشرعيين من جهة أخرى؛ وذلك حتى يستشعر الجميع المشكلة ويصل الجميع _ مقتنعين _ إلى النتائج المرجوة، ويستكشف المعالجون آفاق الموضوع من جميع جوانبه.

وأزعم أنَّ في ذلك تعميقاً للوعي بأهمية اللغة في حياتنا ومستقبلنا، بوصفها الرابط الوثيق بين أبناء الأمة على اختلاف مذاهبهم وبلدانهم. ومن خلال اللقاءات المتنوعة لكل النخب في الأمة ولكل مصادر التوجيه ترتسم صورة لمدى اتفاقنا فعلاً على ضرورة معالجة مشكلة غرابية الفصحى بين أهلها واطمئنان مكانتها.

إنَّ المعالجة الحقيقية للمشكلة لا يمكن أن تقوم من خلال حماسة عالم أو مجموعة من الأفراد أو لجنة تضع منهجاً مدرسياً تختار فيه الموضوعات الميِّنة والأمثلة المعاصرة، ولكن مشكلة المتلقين مع النحو مشكلة كبيرة وخطيرة وحساسة يكتنفها كثير من الصعوبات، ولذلك تحتاج إلى أن يتبناها القائمون على شؤون الأمة، وإلى عمل موحد من علمائها، كما كانت نشأة النحو في عهده الأول. إنَّ النحوي كالفاضي، والقاضي لا

يستطيع وحده أن يصلح حياة الناس في محيطه الذي يعيش فيه ما لم تتوفر شروط الإصلاح المساعدة من توعية وسلطة وكفاية ومنفذين للأحكام بكل دقة.

رابعاً: وهو متم للملاحظة السابقة _ أن قضية اللغة العربية ومشكلاتها ينبغي أن يتبناها السياسيون قبل المختصين؛ لأن لها بعداً إستراتيجياً يدخل ضمن اهتمامات المخططين العرب، ولكن يبدو أنها ارتبطت عندهم بفكرة الوحدة العربية التي لم تجد لها قدرة على التجسيد على أرض الواقع، فظلت شعاراً يرفع فحسب. وكان الواجب أن تقوى اللغة، وأن تكون هي عامل الوحدة؛ بل هي شعرة معاوية الباقية بين الدول العربية. فتخلى السياسيين والقادة عن اللغة قتل كل محاولات التيسير أو أضعفها أو أجهضها، بل أدى إلى التراخي في حماسة الغير عليها والحُرَّاص على نشرها.

إننا ونحن نعالج الخلل ونزعم التيسير علينا أن نفتتح بحقيقة أن اللغة اليوم بدون أب يرعاها بمعنى أنه لا توجد حكومة تعد نفسها مسؤولة عن مستقبل اللغة العربية، والحفاظ عليها، أو الإسهام في بذل ما يلزمها من عوامل التنمية والإصلاح، وهذا بلا شك عظم من مسؤولية المختصين فيها وحمّلهم أعباء الاضطلاع بدورهم تجاهها. وما المؤتمرات التي تعقد للتجديد والمؤلفات واللجان المختصة إلا محاولات لمعالجة القصور الرسمي في تبني الأبوة اللغوية. نعم هناك محاولات لنشرها وافتتاح المعاهد لتعليمها لغير الناطقين بها، وهناك تعليمات رسمية بضرورة استخدامها في المخاطبات الرسمية، ولكن لم يكن في الوجود الرسمي من يربط مصير بلاده بمصير اللغة، أو يرسم خطاً إستراتيجية من دعائمها الانتشار اللغوي، فضلاً عن أن يُقدّر علماءها وأساتذتها والمختصين في

تدريسها والتأليف فيها. وهذا خلاف ما كانت عليه قديماً، فكاننا نعرف قصة الفراء مع ولدي المأمون، حينما تخاصم الأميران على من يُقدّم للفراء نعله؛ لأنه معلمهما ومؤدبهما، ثم اصطلحا على أن يُقدّم كل واحد منهما نعلًا، فلما استدعاه المأمون سأله: مَنْ أعز الناس؟ فقال: أمير المؤمنين، قال المأمون: لا، أعز الناس مَنْ إذا قام تقاتل على تقديم نعليه وليًا عهد المسلمين، حتى يرضى كل واحد منهما أن يُقدّم فردًا^(١). ولعل القرار الذي صدر من رئيس الدولة عمر بن الخطاب _ رضي الله عنه _ لأبي موسى الأشعريّ إثر خطاب جاء منه، وقد مُلئ بالأخطاء بأن يُفَنِّع كاتبه سوطًا^(٢) يرسم صورة لمكانة اللغة عند صاحب القرار.

إذن اللغة _ مهما كثرت محاولات تيسيرها وإصلاحها _ لا يمكن أن تتقدم إلا إذا احتضنها وقدّر علماءها الأمراء والساسة والولاة، أو احتضنتها حكومة قومية أو إسلامية، تعي خطر ضعف أو انهيار اللغة، وتقدّر وتقدّس دورها، حكومة مثقفة، ذات وعي حضاري، تطمح إلى بناء أمة تستطيع التحدي، وتعرف ما تريد، ولها غايات محددة، فتسخر لها كل سبل النهوض، من الإعلام الواعي بمصالح الأمة القومية والحضارية، والمجامع العلمية التي تسابق وسائل الإعلام إلى التعريب كل يوم، والمؤسسات التعليمية والعلمية التي تعتز باللغة عن اقتناع، ويكون همها الرقي باللغة واعتمادها عقيدة راسخة، وصياغة البرامج التربوية المتميزة القائمة على التكامل والتبني المطلق للغة. وحينئذٍ - فقط - سيتغيّر حال

(١) القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، ٣/٣٦٤، السيوطي، بغية الوعاة، ٢/٣٢٨، ٣٣٣.

(٢) ابن خلكان، وفيات الأعيان، ٦/٣٥٧، وفي البيان والتبيين، ٢/٢١٦، ٢١٧: أن عمر كتبه للحصين بن أبي الحرّ التميمي، واليه على ميسان.

اللغة، وتصبح لغةً مُتَكَلِّمَةً في كل مجال من مجالاتها، _ كما يتكلم الإنجليز والفرنسيون لغاتهم في كل مقام _ ولن تذكر حينئذٍ للعربية صعوبة تستدعي التيسير. ومن المعلوم أنّ حكومة من هذا الطراز لم تقم في الوطن العربي منذ نهاية الدولة الحمدانية إلى اليوم، وكل الجهود والمحاولات المبعثرة استطاعت أن تنبّه على الخطر، ولكنها لا تستطيع أن تزيله.

خامساً: أنّ أكثر المعالجات التي تقدمت تبدو مشتتة تسيير بلا هدف مرسوم، وأكثرها يقوم بها أساتذة جامعات تنصرف أهدافهم لأغراض نفعية قصيرة المدى تتصل بالترقيات الأكاديمية وتنتهي نتائجها، وذلك يعود إلى عدم اهتمام الدول العربية بالبحث العلمي، وغياب مؤسساته القادرة على أن تسيّر وفق استراتيجيات مرسومة للتقدم والتفوق السياسي والاقتصادي.

سادساً: تعاني أكثر محاولات التيسير من غياب الأسس التي تبنى عليها، والمرجعية العلمية التي تعود إليها، لم تُبنِ على استقراء مستفيض يستكشف مكامن الخلل الحقيقي، ولم تستعن بدراسة علمية تعين على ذلك، وإنما جاءت وليدة اندفاع وعاطفة، واستجابة لشكوى دائمة، أو أنها جاءت متأثراً بدراسات لغوية أخرى، وبيئات مختلفة مع اللغة العربية أهدافاً ومناهج وبرامج.

كما أنّ أكثر هذه المحاولات ظل أسير ثنائية (القديم والحديث)، فإنّ اتكأ على القديم قعد عن إدراك الهدف، وإنّ أبحر في الحديث فقد الشراع.

ولهذا يكتشفنا واقع الدرس اللغوي بعامة _ والنحوي بخاصة _ يوماً بعد يوم بمحصلة تصانيفها وأبحاثها، والتي تشي بأن المشكلة في طريقها للحل.

بل لعلي لا أكون مبالغاً إذا قلت: إن محاولات التيسير باعدت بين التراث والمعاصرة، أو القديم والجديد بدل التقريب بينهما. ولا أتجاوز الحقيقة إذا قلت: إنها من العوامل المنهجية التي جعلت درس اللغة العربية مضطرب الملامح، فلا هو بالقديم المثين، ولا هو بالجديد الفعال. غير أن ثنائية القديم والحديث ليست في ذاتها محل عطب أو مكان نقد، وإنما دخلها القصور من غائلة مَنْ تحكم فيها من (متطرفي) أحد طرفي هذه الثنائية.

سابعاً: أن من أهم أسباب إخفاق محاولات التيسير أن بعضها مفتعل، يتبناه ويثيره الجهال والكسالى، الذين يضعف عندهم الانتماء الحضاري إلى لغتهم وأمتهم، ويعتزون بتراث حضارة أخرى لم يهضموه، رضوا بأن يكونوا زبائن لأهله، بدلاً من أن يكونوا تلاميذ لمناهجه العلمية، يقول أحدهم: "لا شك عندي أن حضرات المستشرقين من بريطانيين وفرنسيين وإيطاليين وألمان وأمريكيين يعجبون منا نحن الضعاف الذين يطأطئون كواهلهم أمام تمثال اللغة لحمل أوزار ألف وخمسمائة سنة مضت... ثم يقول: "ولقد كنا نصبر على هذه المحنة (تعلم العربية الفصحى) لو أنها كانت سهلة المنال كبعض اللغات الأجنبية الحية، ولكن تناولها من أشق ما يكون، وكلنا مؤمن بهذا، فإن العيب عيب اللغة التي ليس في مفرداتها وقواعدها أولٌ يُعرَف، ولا آخرٌ يُوصَف، والتي لها في

أدائها جرس ولوكة يضربان صماخ أذن الطفل لبعدها وبينها وبين لهجة أمه، فينفر منها ومن المعلم نفور الطير روعته الطبي" (١).

ثامناً: أننا في عصر ظهر فيه الزحف العولمي بكل معطياته، وظهر أيضاً أننا لم نلقه بزحف مماثل يتفاعل معه بانفتاح علمي وثقافي ولغوي؛ بل تمَّ عن قصد أو غير قصد _ إبعاد اللغة عن مجال التفاعل مع العلوم الحديثة المختلفة في التدريس والبحث والتأليف والترجمة، وبالتالي إبعادها عن مساهمة العصر التكنولوجي الراهن باستيعاب المفاهيم والمصطلحات العلمية الحديثة، مما أظهر اللغة في موقف العاجز عن مساهمة التطور العلمي والحضاري؛ ولهذا لم يحرص اللغويون _ بجميع صنوفهم _ على أن يستبدلوا الإفادة من معطيات العلم الحديث في هذا العصر مستمدين ثقافتهم من قدرة لغتهم على قبول التحدي _ بالمعارك الطاحنة حول صلاحية اللغة، وصعوبة أبواب النحو، وحذف التنازع. ولا غرو فقد دخلت اللغة العربية معارك حضارية وثقافية متعددة وخرجت منها منتصرة يتلألاً وجهها المشرق، وانشغالهم عن الإفادة من هذه المعطيات هو الذي جعل محاولاتهم التيسيرية ليست ذات جدوى.

تاسعاً: أن كل المحاولات التيسيرية لم تستحضر نفسية المتلقي بدرجة عالية، ولم تعالج نفوس الناشئة من عقدة النقص التي أوجدتها صورة سيئة _ في أذهانهم _ عن اللغة العربية بوصفها لغة عاطفة، وليست لغة عقل وتحليل، ولغة شعر وقصص وخيال وأقوال، وليست لغة طب وهندسة وأعمال وتكنولوجيا.

(١) نذير حمدان، اللغة العربية، ص ٧٦، وصاحب النص هو عبدالعزيز فهمي.

وقبل مغادرة هذه الفقرة لا بد أن أقول: إن من يتأمل محاولات الإصلاح النحوي التي قام أو يقوم بها عدد من العلماء - وبخاصة المحدثون - يجد أنها لم ترق إلى أن تشكل أو تكون منهجاً واضحاً وسليماً وجامعاً لأبواب النحو كلها؛ بل كان أغلبها "يكتفي بالأمثلة البسيطة، أو بجانب واحد من الموضوع ليدرسه من دون النظر في أمثله المركبة والمعقدة التي جرى بها لسان العرب، ولعل مما قلل من شأن هذه الدراسات أنها استعارت من النحاة أساليبهم التي أخذتها عليهم، فكان فيها من التعليل والتأويل المتكلف لإقناع الدارس بوجهة النظر ما يفوق ما ورد لدى المتقدمين في أحوال مشابهة"^(١). مما أظهر أن المحاولات التيسيرية كانت تقتصر على جانب واحد، وهو القواعد النحوية، وتغفل اللغة بعامة وواقعها، وكان ينبغي الاعتناء باللغة كلها، والسعي لإظهار قوتها وقدرتها على التفاعل مع كل واقع.

وفي الدراسة الحديثة ما يبشر بالخير، ويظهر قوة هذه اللغة التي نرى أن مشكلاتها عبء ثقيل علينا، من ذلك ما توصلت إليه دراسة أجريت على اللغات العالمية في اليابان، كانت تهدف إلى معرفة أكثر اللغات وضوحاً صوتياً في استخدامات الحاسب الآلي فأثبتت الدراسة أن اللغة العربية تنصدر هذه اللغات في هذا الجانب، مما يعطي صورة لتمييزها من ناحية الوضوح الصوتي (بلسان عربي مبين)^(٢)؛ بل يقول شرباطوف (أكبر المستشرقين الروس): "لقد أظهرت اللغة العربية قوتها في القرون الماضية، وتستطيع هذه اللغة اليوم - بفضل ثراء أصلها التاريخي، ولما تكتسبه من الظواهر الجديدة، مثل المصطلحات العلميّة والفنيّة - أن تسير التطور في جميع مراحلها ومجالاته، وتتفوق على غيرها من

(١) علي مزهر الياسري، الفكر النحوي عند العرب، ص ٤٢٥.

(٢) سورة الشعراء الآية: ١٩٥.

اللغات"^(١). والغريب أن أهلها _ من المخلصين لها والمجافين عنها _ ما زالوا يديرون المعارك حول العامية وخطرها وأثرها على الفصحح. فهل يمكن أن يحول الجهد إلى استغلال وسائل الاتصال وأجواء العولمة في خدمة اللغة العربية ونشرها والعمل على إحداث ثورة معلوماتية عربية تنتج البرامج وتجاري في استحداث الأسماء وتعلم القواعد الأساسية وتمد الباحثين بالكلمات الفصيحة التي تكتنرها؟.

إنني أدعو في هذه المحاولة _ التي أرجو أن تشكل لبنة في البناء الفاعل _ إلى أن نجعل التيسير هو التحول السريع لتوظيف التقدم العلمي والتحول بالأمة من أمة مستهلكة لنواتج العلم تجتر تراثها قبولاً ورفضاً وتتناقش حول صلاحيته وصعوبته والرغبة في إسقاطه حيناً والاعتصام به أحياناً إلى أمة تعتمد على الإفادة من التكنولوجيا ومعطيات العلم والسعي إلى توفير بيئة علمية محفزة لتكوين اتجاه إيجابي قادر على احتضان وتوليد علماء وأجيال تستوعب وتتفاعل مع الواقع الجديد. فالتقدم العلمي والتكنولوجيا أصبحا الجناحين اللذين يطير بهما من أراد الريادة والقيادة، ولكن إعدادهما يحتاج إلى جهود متضافرة للبناء.

إنَّ الرأي الذي لا بد من التصريح به _ هنا _ هو أن الحديث عن قواعد النحو، وتهذيبها طوراً، وتخفيفها آخر، ودمها حيناً، والبكاء عليها آخر، أو التباكي على الواقع اللغوي المعاش _ لن يصنع علاجاً ولن ينهي المشكلة، ولنا في المحاولات التي دعا لها بعض العرب سابقاً عبرة من مثل دعوتهم استبدال الحروف اللاتينية بالحروف العربية، وشكواهم من صعوبة الحروف

(١) قال ذلك في حوار أجرته معه جريدة الشعب الجزائرية بتاريخ ١٨/١٢/١٩٧١م، نقلاً عن بحث بعنوان: "واقع اللغة العربية في أجهزة الإعلام" لأحمد نعمان، قَدَّمه للنودة التي عقدها المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، الرباط، نوفمبر ٢٠٠٢م.

العربية والإملاء العربي، وهي شكوى نُفِخَ فيها وتمَّ تضخيمها ودارت المعارك البحثية حولها، وكثرت المؤلفات فيها، واشتغل الناس بها زماناً ثم تلاشت، وبقيت الكتابة على ما هي عليه. فكذلك دعوات التيسير، أرى أنها غير علمية وغير عملية، واقتراح أكثرها لن يكتب له النجاح والبقاء؛ لأنها تعالج أعراض مرض حضاري ثقافي نفسي سياسي علمي (تكنولوجي)، ولا تمس المرض، ولا تقضي على أسبابه، ولا تفتن إليها. وإن لم تُعالج الأسباب التي أجملتها _ سابقاً _ فقد يموت المريض.

الرؤية المستقبلية للتيسير

أما رؤيتي لمستقبل التيسير _ في النحو خاصة واللغة بعامة _ فيمكن تلخيصها في ضرورة استحضار الأمور التي يمكن من خلال إدراك دورها ومعرفة تأثيرها؛ أن تستشرف الدراسات اللغوية _ بعامة والنحوية خاصة _ المستقبل، ومن أهم تلك الأمور ما يأتي:

أولاً: تحديد مفهوم المصطلح

لكي نتحدث عن التيسير يجدر بنا أن نُحدد المراد منه أولاً، حتى يتسنى لنا بعد ذلك الحكم بقبوله وواقعيته أو رفضه واستحالة تطبيقه؛ لأنَّ ذكر المفردة من غير تحديد لمدلولها يثير كثيراً من الأسئلة والحساسيات، ولاسيما أنَّ أساتذة كباراً عاشوا مرحلة المخاض الحقيقي للأطروحات التيسيرية والتجديدية والتحديثية في الدراسات اللغوية وتزاملوا مع كبار دعائها، وبعضهم ذهب للدراسة في الغرب، وتعرض لشيء غير قليل من الجرعات الثقافية المبكرة التي لا تمنحه ثقة بموروثه ومع ذلك لم يطرحوا التيسير ولا التجديد بعد عودتهم، ولم يتعرضوا لهما من قريب أو بعيد، وهؤلاء ربما أدركوا أنَّ الطريق شائك، وقد

يعيد من دعا إليه إلى نقطة البدء. وبعضهم أخذ بالحكمة المشهورة في الحديث الشريف (دع ما يريبك إلى ما لا يريبك).

إنَّ مصطلح "التيسير"، وما يظهر أنه مرادف له في الدلالة من "تجديد" و"تحديث" و"إصلاح" كلها مصطلحات لم تعرفها المؤلفات القديمة، ولم يستخدمها العلماء السابقون على الرغم من إدراكهم للمشكلة _ كما ذكرنا سابقاً _.

فمصطلح "التيسير" له علامات ودلالات متعددة تمارس حضورها وفعاليتها على أكثر من مستوى من مستويات القبول والرفض، ونحن _ هنا _ لا نستطيع أن نلوم من يطرح فكرة التيسير، ولا نعتب على من ينادي به أو نادى له فعلاً، كما لا نصفق لمن تصدى له أو اتهمه بأنه معول هدم يخفي وراءه نوايا خبيثة _ إلا بعد أن نعرف المراد منه. ومعرفة المراد منه تدفعنا إلى أن نوضِّح الاحتمالات التي تتدرج تحت دلالة التيسير أو اندرجت فعلاً؛ ولهذا فإنني سأستعرض الاحتمالات التي دخلت في هذا المدلول، وهي:

١- تيسير اللغة بإلغاء قواعدها، واقتلاع جذور مشكلتها _ في حال التسليم المطلق بها _ كلية، وهدم أساسها، وهذا التوجه مبني على مفهوم عكسي، وهو الرفض المطلق للإعراب والنحو؛ بل إلغاء الفصحى بعامية. وهو تيسير أو تجديد _ كما يسميه بعضهم _ يُطرح مصحوباً بمبررات ومسوغات لا تستند إلى قيمة علمية وإنما منطلقات عاطفية، منها أن اللغة غير علمية، وأنها صعبة التعلم في نحوها وصرفها اللذين قد يقضي الإنسان عمره فيه ثم لا يجيدهما بعد ذلك، وهذا الطرح لم يستطع أن يقدم بديلاً يربط به بين الماضي والحاضر، والتراث والمعاصرة، وإنما لجأ إلى استبدال العامية بالفصحى، وقد أثبتُّ سابقاً تفاهة هذا الطرح، بل إنَّ الإذاعات غير العربية لم تتبنَّ غير الفصحى كإذاعة فرنسا الدولية، وكندا

وهيئة الإذاعة البريطانية، وحتى إذاعة إسرائيل، كما أنّ هذا الطرح أو هذا النوع من التيسير ساقط تاريخياً كما قال محمد عيد: "ومن الحق الثابت تاريخياً أنّ مخترعي هذا الاتجاه لم يكونوا عرباً، ولا لغتهم الأصلية هي العربية، وتبعهم من العرب من لا شأن لنا بدوافعهم وأهدافهم"^(١).

٢- التيسير بالاختصار في القواعد واطراح بعض الأبواب التي لا تفيد المتعلم شيئاً، أو بإعادة تنسيق أبواب النحو. وهذا التيسير مقبول في بابيه، ولكن لا يمكن أن يسمى تيسيراً، فهو تهذيب وترتيب لحقائق علمية سابقة، كما أنه يخدم مرحلة تعليمية معينة، ووفق سقف تعليمي محدد، لا يلغي ما فوّه ولا يمنع من الإفادة منه؛ بل هو تنظيم وتيسير في العرض. وهذا ما فعله شوقي ضيف^(٢)، وقد فعله قبله كثيرون، ومكتبة النحو ملأى بمؤلفات مختصرة، ابتداءً من "مقدمة" خلف الأحمر و"لمع" ابن جنّي إلى "مقدمة" الأزهرّي و"متن الأجرومية".

٣- التيسير بتغيير المصطلحات كاستبدال المسند والمسند إليه بمصطلحات الفاعل ونائبه والمبتدأ والخبر وغيرها. وهذه محاولة تيسيرية تصب في مجرى الخط التيسيري العام الذي كثر دعائه _ دون نتيجة _، وقد قال عنها سعيد الأفغاني: "إنّ فيها تعسيراً لا تيسيراً وقطعاً للصلة بالتراث القديم، وإن كان المقصود منها إلغاء أحكام تلك الأبواب فقد ألغينا شطراً صالحاً من سنن كلام العرب لنحل محله شيئاً مجهولاً لا ندري ما يكون"^(٣).

(١) محمد عيد، أصول النحو العربي، ص ٢٨٩.

(٢) قال في كتاب تجديد النحو (ص ٤): "أفتمته على ثلاثة أسس أخذت بها في تأليف هذا الكتاب: أولها: إعادة تنسيق أبواب النحو بحيث يستغنى عن طائفة منها برد أمثلتها إلى الأبواب الباقية... إلخ".

(٣) سعيد الأفغاني، من حاضر اللغة، ص ٢٠٦.

٤- التيسير بإلغاء العامل، وبعضهم يخص الإلغاء بالإعراب التقديري والمحلي. وهذا العمل ليس تيسيراً ولا تجديداً ولا جديداً وإنما هو محاولة قام بها ابن مضاء القرطبي _ كما سبق _ ولم يكتب لها النجاح، وإطلاق كلمة التيسير عليها ليس دقيقاً ولا مستساغاً.

والخلاصة

أنَّ مصطلح التيسير له دلالة كلية لا يمكن تحقيقها وإسقاطها على الدرس اللغوي _ وبخاصة النحو والصرف _، ومن يطمح إلى ذلك فمصيره مصير من سبقوه، وهو الإخفاق؛ لأنَّ طبيعة النحو وقواعد اللغة بمثابة الحكم الشرعي قطعي الدلالة؛ كرجم الزاني، وقطع يد السارق، فكما أنَّ هذه الأحكام لا تتبدل فكذلك قواعد اللغة لا تتبدل. وقد أعجبني قول سعيد الأفغاني: "بل لا أستبعد أبداً أن يأتي أحد بنحو لا يمت إلى النحو الحاضر بصلة ويؤدي المقصود منه كلاماً ثم لا يكون فيه من نحو البصرة ولا الكوفة ولا بغداد ولا الشام ولا مصر والأندلس رائحة ما"^(١).

أما التيسير بدلالته الجزئية فهو ممكن، وقد تدرج المحاولات السابقة تحته، ولكنه تيسير مفيد، كالتغيير في التمثيل أو التوضيح والاختصار بالحذف أو بالزيادة في المصطلحات. وقد كثر الذين ينادون بتيسير النحو ولكن لا يتجاوزون أصوله وقواعده؛ بل يتجهون أو يجنحون إلى التطوير في الطرائق والوسائل التي تُقدم بها اللغة العربية نحواً وصرفاً.

وهي كلها محاولات تيسيرية تدرج ضمن المحاولات التنظيمية والترغيبية التي تأتي استجابة لوحدة المشكلة التي ذكرناها آنفاً.

(١) المصدر السابق، ص ٢٠٤.

وهذه المحاولات لا تتجاوز أن تكون إبداعات تصويرية من زوايا مختلفة والجسم المصور واحد. إذن لابد أن نطرح جملة من الأسئلة وهي: هل ارتبط مصطلح التيسير بالمجال المعرفي أو بالسياقات الثقافية؟ ثم هل يمكن أن أسمى من يهدم بنية اللغة ميسراً كما يُطلق هو على نفسه؟ وهل يُساوى مَنْ في محاولته إحداث خلل في النظام اللغوي بمن ييسر الوسائل ويقدم الطرائق التي ينطلق فيها من الغيرة على اللغة؟ الحق أن أحكم على التيسير _ كمصطلح _ بالخلفية المعرفية والأنساق الثقافية التي ينطلق منها مَنْ يدّعيه.

ورؤيتي الخاصة أن مصطلح التيسير، _ أو ما يسمى عند بعضهم بالتجديد _ لم يعد صالحاً للاستخدام إذا قررنا أن كل المحاولات قديمة، وإنما فقط ينفخ فيها الروح من حين لآخر وإلا فكيف نسمي نظرية إلغاء العامل طرحاً تيسيرياً نافعاً وتجديدياً؟ وكيف نسمي التنسيق والتبويب _ كما يقول شوقي ضيف _ محاولة تيسيرية تجديدية، والمحاولة سنها النحاة منذ القرن الرابع الهجري؟.

بقي أن نسأل: هل التيسير والتجديد مصطلحان مترادفان؟ قرن بعض الباحثين والمؤلفين بين مصطلح التجديد والتيسير ورأهما مترادفين. والحق أن التجديد غير وراذ في علوم العربية ذات الطابع المعياري، لأمرين، أحدهما: أن دلالة هذه المفردة تعني التجديد الكلي وهذا منتف كلياً. ثانياً: أن التجديد يعني أن ثوب اللغة أصبح خلقاً، واللغة غير صالحة للعصر، وهذا لم يتجرأ أحد على قوله إلا بعض الأدعياء الذين سقطت دعواهم بمجرد النطق بها كحزمة المزيني - كما ذكرنا سابقاً -؛ لأن قائلها لا يملكون الدليل العلمي على عدم صلاحية اللغة، بل الواقع يثبت غير ذلك.

وقد تنبه محمد محمد حسين إلى الاختلاف في المصطلح وأبان أن هذين المصطلحين، ومعهما غيرهما تذكر على أنها مترادفات، وهي لا تقصد بها دلالتها الخاصة فقال: "انتشرت في بعض المعاهد القائمة على تعليم العربية دعوة

ينادي أصحابها بتطوير القواعد وهو تطوير يختلف أصحابه في تسميته، ولكنهم لا يختلفون في حقيقته، يسمونه تارة تهذيباً وتارة تيسيراً وتارة إصلاحاً وتارة تجديداً...^(١) ويقول نذير مكتبي: "إن الدعوة التي يسمونها: تطوير قواعد اللغة العربية، أو تهذيبها، أو تيسيرها، أو إصلاحها، أو تجديدها، تعني شيئاً واحداً هو التحلل من القوانين التي صانت اللغة العربية خلال ألف عام أو يزيد"^(٢).

ويكرر هذا القول الدكتور سليمان العايد فيقول: "وظهرت في هذا العصر دعوة تنادي بإدخال إصلاحات على النحو وقواعده ويسمون هذا تطويراً أو تهذيباً أو تيسيراً أو إصلاحاً أو تجديداً وهي أسماء تعني شيئاً واحداً..."^(٣).

إن فالنحوي المعاصر _ في تصوري _ ورث تراثاً ضخماً خلفه له الأسلاف، تراثاً يتميز بالشمولية في استقصاء الموضوعات والظواهر النحوية كما يتسم بعكوف علمائه على عدد هائل من الأنماط والوظائف التي تقوم بها الجمل والأدوات كما يقول سامي سليمان أحمد: "وقد فرضت طبيعة التراث النحوي العربي على المجدد الحديث للدرس النحوي أن يسعى إلى تدقيق التعريفات والمصطلحات التي استخدمها النحاة العرب معتمداً على إضافات يستمدّها من التراث النحوي نفسه، والاختيار من اجتهادات النحاة القدماء، وإعادة تنسيق أبواب النحو العربي، ثم الدعوة أحياناً إلى إلغاء الإعرابين

(١) محمد محمد حسين، تطوير قواعد اللغة العربية، مجلة كلية اللغة العربية، عدد ٧، ص ٥١.

(٢) نذير محمد مكتبي، الفصحى في مواجهة التحديات، ص ٢٧.

(٣) سليمان بن إبراهيم العايد، التجديد في النحو في العصر الحديث، مؤتمر مناهج التجديد، ص ١٨٨.

التقديري والمحلي"^(١). ولكن مع كل ذلك لا يمكن التسليم له، ولا لمن سبقه بأن مصطلح التيسير والتهذيب يساوي أو يعني الإصلاح والتجديد، فالأولان يعنيان طريقة عرض النحو على المتلقي وطريقة التأليف فيه من غير مساس بقواعده وضوابطه وحدوده، في حين أن المصطلحين الآخرين يمسان _ من حيث الدلالة اللغوية الكلية _ الأصول والقواعد التي قام عليها النحو.

إن التيسير غير التجديد، فالتجديد _ بوصفه مصطلحاً _ لا يمكن أن نسقطه على قواعد اللغة العربية إلا إذا انطلقنا من أنه تجديد "ينصرف في دلالاته الأساسية إلى نقد أسس المجال المعرفي الذي يتم تجديده، وإعادة تعديل تلك الأسس وتغييرها استجابة لحاجة اجتماعية يولدها تطور المجتمع ... ويمكن وصف التجديد _ حينئذ _ بأنه ظاهرة نسبية تتحدد نسبتها في ضوء مجموعة من المحددات، أهمها: طبيعة العلم أو المجال المعرفي أو النشاط الثقافي الذي يتم تجديده، وطبيعة اللحظة التاريخية التي تفرز الحاجة إلى التجديد، وطبيعة المتلقي والفئات التي يتوجه إليها المجدد بتجديده، ثم المجدد نفسه"^(٢).

إذن فمصطلح التجديد غير وارد وغير متداخل مع التيسير، أما التيسير فينبغي أن يبني _ في المستقبل _ على عقد ضمني بين اللغة والفرد والجماعة مداره أن اللغة سابقة لهما باقية بعدهما ولكن لا تحيا إلا بتداولهما لها. وليست اللغة العربية مجرد علم يتحدث عن نفسه أو يشخص مرضه ويتلقى علاجه من داخل جسده؛ لأن المضافات الذاتية داخل الجسد اللغوي ضعف أداؤها وفتور عزمها فلا بد من لقاحات مستجلبة، ومضافات مقننة من خارج اللغة العربية؛ لتعين على تيسيرها وتجديدها.

(١) سامي سليمان أحمد، البداية المجهولة لتجديد الدرس النحوي في العصر الحديث،

ص ١٧.

(٢) المصدر السابق، ص ١٦.

ثانياً: البيئة الحاضنة للغة

التيسير لكل علم ممكن لكن ينبغي ألا يكون بمنأى عن الواقع بما فيه ومن فيه، فالواقع أن التيسير للغة العربية قد بدأ _ لا بفضل محاولات المجددين أو الميسرين، ولا بفضل علماء اللغة على الرغم من جهودهم المشكورة في تقديم المادة العلمية بكل وسيلة تيسير _ ولكن بعوامل أخرى وبيئة خارجية بدأت تعمل عملها وتؤدي دورها، وعلماء اللغة ينقبون عن وسائل تيسيرية، منبعها اللغة ذاتها، نحواً وصرفاً ومعجماً، ومازوا يتطرحون حول تلك الوسائل.

إن تيسير اللغة وتجدها سيأتي من خارج اللغة، أي من خلال الإنسان المتحدث بها؛ لأنه هو محورها الذي يولد وينمو في رحابها _ إذا كان عربياً _ ويتقلب في أجوائها ويتأثر بتفاعلاتها، فهو الصانع الحقيقي لقوتها وضعفها، وهو المكون لألفاظها الباعث لاستخداماتها، ولو ركز الاهتمام على الإنسان لكانت اللغة أفضل حالاً مما هي عليه الآن، ولكن اهتمامات المخلصين للغة والحراس عليها اتجهت للغة ذاتها، فضاع وقتهم، وتفرق جهدهم بين ميسر ومُغِّع ومحافظ، وكل واحد منهم يزعم أنه خدم اللغة ويسرّها، أو جدّد فيها، أو أسهم في حل مشكلة ضَعْفِ أبنائها. بل لا نعجب إذا لاحظنا أن المكتبات قد امتلأت بكتب جعلت التيسير أبرز عنواناتها من مثل (الميسر) و(تيسير النحو والصرف) و(تيسيرات لغوية)، وغيرها من الأبحاث والكتب التي أشرت إليها في صدر هذا البحث.

أما العوامل التي تشكلها البيئة الحاضنة وأرى أنها بدأت تسهم في انتشار اللغة وقوتها وتجدها وتيسيرها، وتضع الشعوب على بداية الطريق الصحيح للعودة بها إلى زمن القوة والحضور فهي:

العامل الأول: إيجاد النسق المعرفي المتكامل

لعل من عوامل التفاؤل على مستقبل الدرس اللغوي العربي ما استجد من دراسات ونظريات لغوية حديثة تربط بين اللغة وعلم النفس وعلم الاجتماع، وتعيد للعقلية اللغوية مكانتها في القدرة على التحليل اللغوي والعلمي واستجلاء الظواهر اللغوية المختلفة، وحينما بدأ العمل بذلك أخذ يتضح أنّ كثيراً من الجوانب التي كانت موضع انتقاد عادت الآن أساساً ضرورية في الدرس النحوي. كما ظهر وتبلور ما يسمى "بالدراسات اللغوية المقارنة"، وهي دراسة تتناول الجوانب المشتركة بين اللغات وما يقابلها من ميزات تختص بها كل لغة، وتتفرد بها عن غيرها. يقول رمضان عبد التواب: "لاشك أن هناك فوائد كثيرة تعود على الدرس اللغوي من معرفة الدارس باللغات السامية الأخرى، فإنه فضلاً عما تفيده هذه المعرفة بتاريخ الشعوب السامية وحضارتها وديانيتها وعاداتها وتقاليدها تؤدي مقارنة هذه اللغات باللغة العربية إلى استنتاج أحكام لغوية لم تكن تصل إلينا لو اقتصرنا دراستنا على العربية فحسب"^(١). إنَّ التكامل المعرفي بين اللغة والعلوم الأخرى المعينة على نشرها سيجعل لدى الميسر منظومة شاملة تعينه على الدراسات الوصفية والتربوية والتطبيقية، كما يتبين محاور الاتصال البشري الأربع: (الرسالة - المرسل - الوسيلة - المرسل إليه أو المتلقي). ويستطيع تحديد الخلل في أي عنصر من عناصر المنظومة الاتصالية ويقدم له العلاج والحل.

إنَّ اللغة التي يُراد لها أن تكون هي السائدة والمستعملة يجب أن تكون حاضرة في جميع مجالات الحياة الاجتماعية والعلمية والاقتصادية والسياسية والثقافية، ويجب ألاّ تفصل عن حياة مستعملها، أو يعاق ترسيخها بلغات ضرائر أخرى _ ولا سيما لدى الناشئة _ .

(١) رمضان عبد التواب، فصول في فقه اللغة، ص: ٤٦-٤٧.

العامل الثاني: التقدم المعرفي (تلاشي الأمية)

تكشف المراجعات أنَّ حركة التعليم قد حققت في العقود الخمسة الماضية قفزات عالية؛ بل لا تتجاوز الحقيقة إذا قلت: إنَّ المحاولات الآن قائمة لفكرة تعميم التعليم، بحيث يشمل الفئات الأقل حظاً في البوادي العربية وفي الأحياء المهمشة في بعض المدن ولدى الإناث. وأنا هنا أوظف هذا على أنه مؤشر على عافية اللغة وفعاليتها وإدراك الناس لها، ولتنساعل بمصادقية هل كان الرجل الستيني قبل خمسين عاماً يستطيع أن يفهم أو يقرأ ما تنشره الصحف؟ وكيف هو الآن؟ ثم هل كان السعودي في ذلك الوقت يفهم ما يقوله الجزائريُّ أو الليبيُّ؟. ثم نكون متفائلين أكثر إذا أدركنا أنَّ ٧٣٪ من السكان العرب يبلغون من العمر ما بين ١٥ و ٢٠ سنة، وهؤلاء لديهم القدرة اللغوية التي نرجو أن تمكنهم من استخدام اللغة العربية نطقاً وكتابةً مع الضعف اليسير في النواحي الإعرابية أو التصريفية والذي يمكن معالجته بزيادة الجرعات التنقيفية والتعليمية الميسرة. نعم قد يقال: إنَّ هذا تفاؤل كبير، وأنَّ هؤلاء لا يحسنون التحدث بالفصحى حتى أساتذة الجامعات منهم، وكثير من أساتذة اللغة يشرحون دروس العربية بالعامية في الجامعات والمدارس، وضعف الأساليب والأخطاء الإملائية والنحوية أكثر من الصواب، فتلاشي الأمية الحرفية لا يزيل الأمية الثقافية التي لها نسبة كبيرة جداً بين حملة الشهادات العليا، فضلاً عن غيرهم. ولكني أقول: إن الواقع يُشعر بالتقدم اللغوي، والرقي في النطق، وفهم الفصحى قراءة أو سماعاً، وهذا هو مبعث التفاؤل.

العامل الثالث: الإعلام الجاد

لقد وجد في السنوات الأخيرة إعلام جاد ربما فرضته ظروف سياسية وأحداث عالمية، وهذا الإعلام يرى أنه لا بد من استخدام اللغة العربية

الفصيحة _ ولا أقول الفصحى _ ، ولقي متابعة قوية من كل فئات المجتمع العربي وشرائحه ولناخذ قنوات "الجزيرة، العربية، المنار، الحرة" مثلاً، فهي تحقق قدرًا كبيرًا من الضخ اللغوي الفصيح، ولاسيما قناة "الجزيرة" كنموذج أفضل. فإنّ متابعة الناس وإقبالهم على هذه القنوات دليل على أنهم يفهمون مفرداتها ويتابعون ما تنقله من مصطلحات ويتأثرون بها لغويًا، ومن وجهة نظري فإنها أحدثت نقلة لغوية لم تحدثها مؤسسات التعليم، ولم يقدمها علماء العربية المعاصرون سواء منهم دعاة التيسير (أو التجديد) أم دعاة المحافظة.

كما أنّ أطفالنا الصغار باتوا يتحلقون حول أشرطة الصور المتحركة المدبجة باللغة الفصيحة السهلة، ويستمعون إليها، ويستمتعون بها ويقومون بتريديد عباراتها فيما بينهم، كما أصبح عدد غير قليل من كبار السن يواظب على مشاهدة بعض المسلسلات الأجنبية المدبجة أو المترجمة إلى العربية الفصيحة، فلا يجد صعوبة في فهمها.

إذن المشكلة ليست في اللغة ولكن في الإطار الذي توضع فيه، فاللغة إذا وضعت في إطارها الجذاب المناسب لها فلا شك ستؤدي عملها وتقوم بتأثيرها بطريقة تتفوق بها على كثير من اللهجات المحلية.

ولو ركزت جهود اللغويين المخلصين على استغلال وسائل الإعلام في الدعاية للغة الفصحى لكانت أكثر ثمرة من محاولات التيسير بالحذف من النحو أو بالإضافة إليه، ولربما اختفى الجدل القائم حول التيسير وجدواه وقبوله ورفضه ومدى قدرته على وضع قواعد نحوية تتحاشى كل المشكلات التي أثّرت حول نحونا الأصيل.

وقد نقل عن جمهورية إيرلندا أنها نفذت عام ١٩٧٨م حملة دعائية تحت شعار (لغتنا جزء من كيانتنا) شملت الدعاية الصحافة والإذاعة والتلفزة ولوحات

الإعلانات، وكذا فعلت اندونيسيا في شهر أكتوبر من كل عام، وسنغافورة وغيرها^(١). فما أوجنا إلى مبادرة من هذا النوع.

وكل ما قلته عن وسائل الإعلام ودورها لا يعني أنني لا أبرئ وسائل الإعلام مطلقاً من جنائتها _ مع غيرها من العوامل _ على اللغة، فمن وسائل الإعلام ما يقدم لغة مشوهة ومشوبة بالعاميات، ولكن أرجو أن تكون في طريقها للاضمحلال والذبول، ولاسيما والأوضاع السياسية الراهنة لا تتيح فرصة لمتابعة القنوات غير الجادة.

العامل الرابع: ثورة الاتصالات والتقنية

أشرت في السابق إلى عدم استغلال التقدم التكنولوجي في نشر اللغة. والبيدات الموجودة تبشر بخير للغة العربية بوصفها لغة متكاملة، ففي الوقت الذي مازالت تتجذر فيه قنوات موروثية لدى العديد من المرين تصر على الاعتداد بالشكل التقليدي للمدرسة والمعلم والكلية _ نجد أن استخدام التقنية بدأ فعلاً في عدد من البلدان العربية، وفي مقدمتها مصر والإمارات والأردن، وبعض الجامعات في المملكة العربية السعودية. واقترن استخدام الثورة الاتصالية بمشاريع التعليم عن بعد. وهذه المعطيات ستمنح اللغة حضوراً متى أحس أهلها بواجبهم، وتداركوا الموقف، واقتحموا أسوار هذا التقدم، واستغلوا أسلوب البرمجيات التي باتت تقرب بين الشعوب المتباعدة. وتزداد أهمية استغلال هذه الثورة الاتصالية في هذا الوقت الذي ينادي فيه العرب "أو يطمحون إلى اقتصاد متين، وإلى سوق عربية مشتركة، فلا بد لهم من استعمال

(١) فلوريا كولماس، اللغة والاقتصاد، ترجمة أحمد عوض الكويت، عالم المعرفة، شعبان

١٤١٢هـ، ص ٤٨، وانظر: أحمد محمد الضبيبي، اللغة العربية في عصر العولمة،

لغة موحدة وصحيحة ومنضبطة بقواعد ثابتة، وليس كاللغة العربية الفصيحة لغة في هذا المجال" - كما يقول أحمد الضبيب^(١) -.

إنني على يقين أنّ ثورة الاتصالات وتعدد الوسائل التعليمية مزقت أغلال الأسر للكتاب كأداة تعليمية وحيدة؛ بل إنّ البدائل التي تحل محله تلائم المستجدات العقلية والنفسية والاجتماعية للمتلقي. إنها وسائل جديدة بأنّ تحدث طفرة في اللغة العربية لو انصرف الاهتمام بها بدلاً من إحلال المسند والمسند إليه محل المبتدأ والخبر، أو الصراع على حذف العامل أو باب التصغير والتنازع والاشتغال، أقول لو أحسن التخطيط لهذه الوسائل وأحسن توظيفها لنفعت وأفادت. وأنا أتوقع مستقبلاً مشرقاً للغة، وكلنا يعلم حقيقة أنّ جهاز الحاسب الآلي - الموجود في كل بيت - يشعر الكاتب بالخطأ، ويضع خطأً أحمر تحت الكلمة الخطأ، من كل جوانبها البنائية والتركييبية والدلالية والنحوية. وهذا يلزم الكاتب العودة للمدقق الإملائي للتصحيح وبالتالي يخرج النص صحيحاً. ولو اتجه علماء اللغة إلى استغلال هذا العنصر الجديد وأفادوا من معطيات العصر لتيسرت المشكلات، واختفت الدعوات التيسيرية التي لم تستطع حتى اليوم أن تقدّم لنا بديلاً ناجحاً. نعم أنا أقر أنّ لغة البرمجيات الآن لغة هجينة؛ لأنها تعتمد الترجمة الحرفية في كل شيء، وهي ذات أثر كبير في إدخال الدخيل والإكثار منه في العربية الحديثة، ولكن ذلك نتج عن أنها نمت بعيداً عن المختصين في اللغة.

لذا أوصي في هذا البحث بأن تدرس أنظمة العربية (الدلالية والتركييبية: الصوتية والصرفية والنحوية) دراسة علمية منضبطة تتناسب مع المعطيات المعلوماتية الحاسوبية الحديثة، ولتكن دراستها وفق نماذج مستقاة من التراث

(١) أحمد محمد الضبيب، اللغة العربية في عصر العولمة، ص ١٨٣.

العربي ونظامه، وأرجو أن يدرك علماء اللغة أن التحالف الوثيق بين اللغة والتقنية الحاسوبية هو الوسيلة الوحيدة التي تستطيع من خلالها اللغة أن تصارع غيرها، وتزاحم اللغات الأخرى بوصفها لغة حيّة يمكن أن يستوعبها العالم جميعاً. فتقديمها في نموذج ينسجم مع التقنيات الحديثة ويقدم برامج علمية وتعليمية ناجحة هو ما ينبغي الاهتمام به والعمل عليه. "وقد أثبت علماء الحاسوب أن عملية المعالجة المتوازية حاسوبياً إنما هي فرصة مواتية لمطالب معالجة اللغات الطبيعية آلياً بصفة عامة، ومعالجة اللغة العربية بصفة خاصة، وذلك نظراً لشدة التماسك والتداخل بين منظوماتها الفرعية، فالمعالجة المتوازية تتيح الفرصة للبرامج اللغوية المتخصصة، لأنها تعمل بتناسق وتضافر وتزامن، وبصورة تمكن من تنفيذ مهام التحليل اللغوي المعقدة، وهذا سيجعل من الممكن معالجة النصوص العربية بصورة فورية، مما يتيح الفرص لتطبيقات تبدو حالياً في عداد الخيال العلمي كنظم الفهم الآلي للنصوص العربية والمنطوقة"^(١). وهنا يحسن التنبيه إلى أن الذي يعرف اللغة في البرمجيات هو الحاسب وليس مستعمله، فالحاسب يضع خطأً تحت الخطأ، ولا يصلحه إلا من يعرف اللغة، وقد يضع خطأً تحت الصواب، ومن ثم لا يغني عن التعلم، وإنما يفيد المتعلم. ونحن نعرف أن أبرع رجالنا في الحاسب من أقلهم معرفة باللغة. وقد طبع على الأقراص الصلبة موسوعات تراثية ضخمة فيها من الخطأ ما لا يعلمه إلا الله، فكان إخراجها على الأقراص جنابية من جهة على حين كان خدمة جلييلة من جهة أخرى^(٢).

(١) صالح أبو صيني، اللغة في عصر الحوسبة والمعلوماتية، حوليات جمعية كليات الآداب، ص ٨٥.

(٢) كتب ظافر الشهري بحثاً عن الموسوعات اللغوية والحاسوب بعنوان: "حوسبة العربية وتراثها ما

له وما عليه"، قدمه إلى المؤتمر الدولي لمنهج التجديد الذي عقد في كلية دار العلوم - جامعة

ثالثاً: عدم الانسياق وراء طروحات التيسير

من العجب أن نقرن محاولات التيسير بوضعية المتلقي (الطالب)، ونجعل العلة هي تردي مستوى الطلاب في اللغة، بما يحتم علينا حذف بعض الأبواب أو تغيير بعض المصطلحات. فيصبح تناولنا للغتنا يسير وفق عد تنازلي، ويصبح التأليف والتمثيل والتبويب يندى تبعاً لندني مستوى المتلقي، ومع مرور الزمن تبعد المسافة عن اللغة الأم، وبطبيعة الطموح التيسيري لا نستبعد أن يأتي بعد عقود من يجدد المجدد وييسر الميسر، ونصل بالتالي إلى مرحلة لا يربوها أحد من علماء اللغة لا من المحافظين ولا من الميسرين، ولذا أرى ضرورة اتخاذ قرار جماعي تتبناه مؤسسات رسمية وعلمية وأكاديمية وبحثية تحدد للباحثين والمؤلفين الحد الأدنى الذي ينبغي الوقوف عنده وعدم تجاوزه.

نعم يبقى السؤال: هل نضمن بهذا الحل زوال المشكلة أو عدم وجودها؟ الجواب: لا بالتأكيد، ولكن إذا كانت المشكلة ملازمة لنا أساساً، فلنكن معالجتها لها حيث نحن من غير استجابة أو توقع لما هو أسوأ.

وأرى أن على المختص في اللغة ألا يجزئ لغته الفصيحة إلى منزلة أقل، أو مكانة أضعف. بل شأنه ومسؤوليته تنحصر في قدرته على الارتقاء بمستوى الضعيف إلى مستوى لغوي أعلى، وهو اللغة الفصيحة. وقد سبق أن أشرت إلى محاولة الأستاذ أمين الخولي التي بناها على سعيه للتوسعة على الناس، فركب مركباً ربما لم يوافق عليه كثيرون من دارسي النحو؛ ولهذا لم تجد دعوته قبولاً. وهذا القول لا يعني أنني لا أُميّز بين نوعين من النحو: النحو العلمي النظري (Grammaire scientifique analytique) والنحو التعليمي (Grammaire peolagogique) فالأول يقوم على نظرية لغوية تنشد الدقة وتتحو نحو العمق، في حين يقوم الثاني على المهمة الوظيفية الأولية، وهي تقويم اللسان وسلامة الخطاب، فهو يركز كثيراً على حاجة المتعلم^(١).

(١) محمود فهمي حجازي، البحث اللغوي، ص ١٤٢، عبدالمعطي إبراهيم، النحو الوظيفي (المقدمة).

ولكن يبدو لي أنّ المعالجات والمحاولات التيسيرية أضحت الآن محصورة في مشكلة النحو التعليمي، ولم ترتق الهمم إلى النظر في النحو العلمي وتقديمه للدارسين بطرائق جديدة، دون أن يمسّ جوهره.

إنّ استحضار عدم الانسياق وراء مطالب التيسير والتجديد، ووعي العلماء بخطورة ذلك سيكون في مصلحة اللغة في قابل أيامها _ إن شاء الله _؛ لأن مشكلة اللغة العربية وقواعدها ليست في ذاتها كنظام لغوي بقدر ما هو فيما لها من علاقة بالعملية التعليمية وأساليبها وموادها. ومن العجيب أنّ الإنسان حينما يضعف عن إيجاد وسيلة للنجاح يسقط تقصيره على غيره، ومن هنا بتنا نرى أنّ ضعف الأمة بدأ يسقط على لغتها؛ لأنّ اللغة هدف يسهل النيل منه أكثر من غيره، ولكنّ في هذا الإسقاط خلطاً بين اللغة وأهلها.

رابعاً: الحفظ الإلهي للغة وأثره

أرى أن يُسقط التيار المحافظ عن وجهه غشاوة عدم الخوف على اللغة بحجة أنها لغة القرآن، وأنها محفوظة بحفظه، أو من منطلق أنّ "البيت رباً يحميه"، وليس ذلك إنكاراً لهذه الحقيقة ولكن لأنّ انتشار هذه الروح، وضخها في أذهان الغير على اللغة يحيل من يقضي حياته يحمل همّ اللغة العربية باحثاً عن الطرق التي تدفع بها إلى الصفوف الأمامية، وتقديم برامج أكثر فاعلية للرقى باللغة - إلى حالم لا يخاف على الفصحى، ولا يرى ضرورة للتصدي لمحاولات تهميشها، أو القضاء عليها أو التفاعل مع مشكلاتها التي تعانيها، ولا يبذل جهداً في استخدام العوامل التي تعين على نشرها اتكالاً على حفظ الله لها. فالقرآن الكريم نفسه محفوظ، فهل نتوقف عن العمل به والدعوة إليه؟.

وإذا كانت اللغة ستصمد كما صرح ستيفن روجر فيشر لمجلة (فيجا) حينما قال: "إذا كان عدد اللغات في العالم حالياً يتراوح بين أربعة آلاف وستة آلاف لغة فإنّ عددها سيكون أقل من ألف لغة خلال مائة عام ونحو أربع وعشرين لغة

خلال ثلاثمائة عام ... وستصمد العربية نظراً لأهميتها الدينية^(١). فهل نتكئ على أن اللغة ستصمد، ونتوقف عن بذل الجهد لنشرها، وحث الأجيال على قبولها والإقبال عليها؟ ثم لماذا لا نستحضر عنصر التحدي ونعمل _ نحن المختصين _ على أن نضيف إلى حقيقة الصمود والحفظ الرغبة في الصعود والترقي في سلم اللغات العالمية؟.

إننا إن لم نعمل للغة فإن اللغة قد تصمد، ولكنها مشوهة، يصعب على من يعرفها أن يفهمها، ويصعب على من لا يعرف إلا صورتها المشوهة أن يعرفها في صورتها الأصلية، كما هو حادث اليوم. وحسبنا مثلاً ما يكتبه الباحثون العرب في اللغويات الحديثة.

خامساً: إخفاق الأطروحات التيسيرية السابقة

كانت المحاولات التيسيرية تقوم على نقد قواعد اللغة نحواً و صرفاً، وتهاجمها عند سنوح أول خاطر، أو عروض نزوة من نزوات الفكر من غير روية في تحديد مواطن الخلل للمشكلة القائمة. والحق الذي لا بد من معرفته أن قواعد اللغة ثمرة لجهود سابقة، وما زال الاجتهاد فيها مفتوحاً على مصراعيه، وما زال باب النقد للنحاة متاحاً مباحاً، ليس لأحد منهم حصانة، ولا لقوله أو قانونه قداسة؛ بل لا أتجاوز الحقيقة إذا قلت: إن نقد النحو قام مع النحو، ولكنه كان عنصر إبداع، ودافعاً للمزيد من الدراسة والنظر، ومراجعة الأصول وتقريرها، ومن ينظر في التوجيهات المتعددة التي قام بها النحاة لتوجيه بيت الفرزدق:

وعَضُ زَمَانٍ يَابِنَ مَرَوَانَ لَمْ يَدْرِعْ

من المالِ إِلَّا مُسَحَّتٌ أَوْ مُجَلَّفٌ^(٢)

(١) فهمي عارف الحسن، الغارة على اللغة العربية، ص ٣٠٦.

(٢) الفرزدق، الديوان ٢/٢٦، ابن قتيبة، الشعر والشعراء ١/٣٥ ابن جني، الخصائص، ١/٩٩.

يجد أن النحاة لديهم المقدرة على رسم الصلة بين النظام النحوي ولغة الشعر، فقد صنعوا من القواعد ما أتاح الفرصة للغة الشعر أن تمرح وتبدع وتتألق معتمدة على قوانينه وأسسه. فقد حكى أبو جعفر النحاس أن الفراء قال: لا تعرض لقول الذين يقولون: إلا مسحت، بالرفع فإن أبا جعفر الرؤاسي حدثني عن أبي عمرو بن العلاء أن الفرزدق قرأ على عبد الله بن أبي إسحاق فأنشده إياه، فقال: علام ترفعه؟ فقال: على ما يسوؤك وينوؤك، علينا أن نقول وعليكم أن تعربوا. وحكى أبو حاتم أن الفرزدق سئل: بم رفعت (أو مجلف) فقال: سلوا عنه من يحك خصيته في المسجد، يعني عبد الله بن أبي إسحاق^(١).

إن هذه التحديات هي التي صنعت من النحاة مبدعين، ومن أراد أن يستتبق إبداع النحو وكونه نظاماً يتألق ويسيطر يقرأ ما كتبه ابن جني تحت عنوان "شجاعة العربية"^(٢). ولكن أن تكون الانتقادات انتقاصاً، والمحاولات التيسيرية هدماً ودافعاً للنظام فذاك ما يؤدي إلى أن تتراكم المشكلة، وتزداد الشكوى، وذلك بدوره مؤشر على عدم مصداقية التصحيح والتصويب. وهذه هي الحقيقة التي وصل إليها علماء النحو بأخرة، يقول عبد الخالق عزيمة رحمه الله:

قالوا: الجديدُ فقلنا: ما جديدكمُ وما حوى من جديد الرأي والفكرِ

دعوى تطول وأوهامٌ مموهةٌ ومنطق كجديد الشيب في الطررِ

وقيل: هاتوا الجديدَ الحرَّ فابتدروا شئاً من القول إن تنفخه ينكسر^(٣)

(١) انظر: ابن السيد البطلبيوسي، إصلاح الخلل، ص ص: ٢٦٠-٢٦٢، ابن سلام،

الطبقات، ٢١/١، ابن قتيبة، الشعر والشعراء، ٣٥/١.

(٢) ابن جني، الخصائص، ٣/٣٦٠.

(٣) محمد عبد الخالق عزيمة، النحو بين التجديد والتقليد، مجلة كلية اللغة العربية، عدد ٦، ص ٨٢.

إنَّ الأمر الذي ينبغي ألاَّ يغيب عن أيِّ داعٍ للتجديد هو: هل التيسير أو العقل الداعي له مغسول من شوائب التعصب أو عقلية التغريب، أم أنَّ من الميسرين من يحمل عقليات مستنسخة كلياً تحمل الهدم، وتخطط للوقية، وتسعى للمسح والانقطاع عن الموروث؟ إنَّ الإجابة عن هذا السؤال ستحدد لنا جزءاً كبيراً من مسار هذا التيسير.

لقد قلت سابقاً: إنَّ الحكم على النيات يبقى للباري سبحانه، ولكن الحقيقة التي لا محيد عنها هي "أنَّ تلك المحاولات سلكت طرقاً مسدودة، واستنفدت جهودها في أرض بور، فكانت النتيجة العلمية صفراً"^(١). ومن هذا الواقع _ الذي وصلت إليه المحاولات التيسيرية _ يجب أن يتجه اللغويون بعامة، والنحويون بخاصة إلى تقديم هذا العلم بطرائق وأساليب لا تمر عبر المسارات السابقة، ولا تقترب منها، وقد بدأت تظهر آثار هذا التوجُّه، فمنذ أكثر من ربع قرن لم نعد نسمع جعجة التيسير، أو التجديد وفق المحاولات السابقة، وإنما تبرز محاولات هنا وهناك للترغيب في اللغة بعامة والنحو بوجه خاص. وإذا استمرت ستصل إلى مرادها _ إن شاء الله _ .

سادساً: أثر الدعوات التيسيرية على عقلية المتلقي

إنَّ معالجات مشكلة الضعف اللغوي أو محاولات التيسير في اللغة ينبغي أن تتم بعيداً عن عقلية أبنائنا، وأن تطرح تدريجياً _ إذا كانت ضرورية ولا أراها كذلك _؛ والسبب في ذلك أنَّ عقد المؤتمرات والملتقيات وتأليف المؤلفات التي تدعو للتجديد حيناً أو التيسير أحياناً في اللغة تشعر بوجود صعوبة فيها، وتعطي مجالاً لمن يرغب في رمي اللغة بالتحجر والجمود، وتمنح مساحة لمن أراد أن يرسم صورة معقّدة للغة بنحوها وصرها.

(١) محمد صاري، تيسير النحو ترف أم ضرورة؟ مجلة الدراسات اللغوية، ص ١٧٠.

كما أنّ كثرة الدعوات إلى (تجديد) اللغة أو تيسيرها من منطق افترض افتراضاً _ وهو أنها صعبة معقدة المسالك عسيرة الطرق _ أدى إلى عاقبة سيئة على نفوس الأجيال الصاعدة فأصبحت تخاف وتنفر من اللغة، ومع مرور الزمن أصبحت الأوهام بالصعوبة حقائق على الأقل في عقلية المتلقي، وكما زادت المحاولات التيسيرية أصبحت "ضغناً على إباله".

لذا أدعو من خلال هذا البحث إلى طرد الدعوات الانهزامية التي تضع أمام أجيالنا وفي أذهانهم ووجدانهم وجهًا مظلمًا للغتهم العربية؛ لأن هذه المحاولات هي _ كما يقول محمد عيد : "نغمات نشاز هدفها التشويش لا الإصلاح، والتعويق لا التقدم، نغمات ينبغي لها أن تصمت، فهي غير عملية من ناحية، وهي لا تقدم للأمة غير التشكيك والتشاؤم والبلبلّة الفكرية..."^(١)، إنّ الذي ينبغي أن يحصل هو عكس ما هو حاصل الآن من ضخ للصعوبة وتثبيت لها، فالذي يجب هو ضخ الوعي بأهمية العربية، وشيوع فكرة الحاجة إليها وإلى تعلمها، وسهولة الترجمة العلمية منها وإليها، ويسر قواعدها، مما يؤثر إيجاباً على التفاعل معها، والقبول بها، والإقبال عليها. إنّ اللغة _ بنحوها وصرفها _ ينبغي أن تمنح الثقة، وأن يقبلها الجيل على أنها جزء من هويته، وإلا لأصبحت كالطائر المبهور من الأفعى الذي لا يقرر الطيران حتى يتم التهامه.

من هنا فإنّ آثاراً سلبية نفسية وتربوية من دعوات التيسير قد حدثت وتحدث، ولكن لا يعني هذا عدم وجود آثار إيجابية لهذه المحاولات، والدعوات تتمثل في إحداث حراك فكري وعلمي وتربوي للوصول إلى علاج ناجع للمشكلة التي يلتقي حولها الجميع _ كما ذكرنا في صدر هذا البحث _ ولكن درء المفسدة مقدم على جلب المصلحة، كما يقول علماء أصول الفقه _ المهم هو ألاّ يشعر

(١) محمد عيد، أصول النحو العربي، ص ٢٩٩.

متعلّم العربيّة الفصحى _ حين يبدأ تعلمها _ أنه يتعلم لغة أخرى أجنبيّة تختلف عن لغة الحياة التي يستطيع أن يعتمد عليها قبل دخوله المدرسة، ذلك أنّ الشعور بغرابة الفصحى وأجنبيّتها هو أساس العقدة النفسيّة في تعلمها، ومدار الأزمة في بعدها عن الألسنة والأفئدة.

سابعاً: علاقة اللغة بالسياسة

أرى أنّ التمزق اللغوي أو الضعف اللغوي _ وبخاصة في علمي الصرف والنحو _ الذي يدعو للتيسير أو للتجديد جاء نتيجة للتمزق والضعف السياسي الذي تعيشه المجتمعات العربية، فهي تعاني من ضعف لغوي عام، كما تعاني من هزال سياسي عام، وفي العقد الأخير ومع تتابع الأحداث أخذ الوعي السياسي ينهض في الأمة، وارتقت مفردات الخطاب اللغوي لديها، وأقيمت الحوارات، وأصبحت الكلمات المعربة تطرق المسامع، ولعل في هذا بدايات تصحيحية للواقع، والأمل معقود على أن يدفع هذا الوعي السياسي بالأمة إلى تجاوز مرحلة الاستيراد الجاهز، ونقلها إلى مرحلة الاستقلال الحقيقي والخلق والإبداع، وهذا متى تحقق سيرافقه رقي لغوي؛ لأنّ الرقي الحضاري لأيّ مجتمع من المجتمعات لا ينجح بمعزل عن الرقيّ اللغويّ الذي ينمو ويتطوّر به فكر الأفراد، وتتفتق مداركهم، وتتوازي حضارة العلم والتقانة مع حضارة الأدب واللغة. وحينئذ يجب ألا يكون هدف اللغويين وطموحهم استرجاع اللغة لتأخذ مكانها في الجامعات والمعاهد والمدارس فحسب، وإنما يجب أن يرافق هذا الهدف هدف سياسيّ سياديّ، يجتهد اللغويون _ طاقتهم _ في نقل أهميّة اللغة للقادة السياسيين، وإقناعهم بالوقوف معهم، وأنا على يقين أن ذلك أجدى، وأنفع من الاهتمام بالتيسير النحوي وتبسيط قواعده؛ لأنّ ثمة ترابطاً وثيقاً بين الرقي السياسي والحضاري من جهة، والرقي اللغوي من جهة أخرى، فحيثما تقوى الأولى تزدهر الثانية، ومن الخطأ أن نتصور أنّ العلم والحضارة والحضور

السياسي يمكن أن تتحقق من غير أن تمتلك لغة أصيلة، فالصينيون لم تتفقق عبقريتهم إلا في مناخ الثقافة الصينية، ومثلهم اليابانيون والأوروبيون؛ بل كل شعوب العلم المتقدم؛ ولهذا أدعو كل من يجدد، أو يطرح منهجاً تيسيراً للغة، أو يعالج مشكلة الضعف، أن تتكامل لديه الرؤى فتستوعب جميع الظروف المحيطة بها، ومنها استحضار البعد السياسي.

كما أنني أرى أن استشعار روح التحدي سياسياً واقتصادياً وفكرياً ستعكس إيجاباً على اللغة، فهي أيضاً ينبغي أن تستشعر روح التحدي من خلال علمائها، فالعالم يتزاحم ويتطاحر، والقوي هو المتمكن في النهاية، واللغة العربية تمتلك خبرة في خوض المعارك، ومقدرة على الكفاح والنزال، وقوة تستمدتها من رصيدها الديني والتراثي. وهنا لا أقصد استحضار التحدي السلبي الذي يتمثل في الدفاع المجرد والانكفاء على اللغة وإعادة النظر في قواعدها، وإنما أقصد التحدي الإيجابي، الذي يثق في النظام اللغوي المتماسك المقنن، ويددع في البحث عن طرائق لنشره، وعدم الركون إلى ما هو عليه، والوصول بهذا النظام اللغوي إلى العالمية؛ لأن الهجوم من قبل اللغات الأخرى يخلق تحدياً أقوى، لا على شكل ردة فعل، وإنما استحضار للواقع اللغوي والعمل على ترسيخ قدم اللغة في هذا العالم المتسارع.

إن كثيراً من الأمم قد فرغت من فرضية اللغة الإنجليزية عليها _ بحكم أنها لغة المنتصر أو القطب الأوحِد _ فشكلت تكتلات إقليمية للمحافظة على الهوية اللغوية، فألمانيا تسعى إلى إقامة حلف لغوي مع النمسا وسويسرا، وهناك أحلاف تسمى بالفرانكفونية والأسبانوفونية، وما كان ذلك إلا لإدراكهم أن اللغة _ ولاسيما في منتصف القرن التاسع عشر _ أصبحت تعدُّ من أهم المقومات المحددة لجنسية أيِّ شعب أو أمة، ويؤيد ذلك قول الفيلسوف الألماني (فيخته): "أينما توجد لغة مستقلة توجد أمة مستقلة، لها الحقُّ في تسيير شؤونها، وإدارة

حكما^(١). فما أوج العرب إلى إحداث تكتل لغوي عربي، وهذا يستلزم أن تكون اللغة واحدة، ولا يوجد في الساحة إلا الفصيحة، وكفى بها جامعاً. إن استحضار الأمور السابقة لدى اللغويين العرب، والمتقنين، والراغبين في إعادة العافية إلى اللغة العربية، سيجعل منها لغة المستقبل قبولاً وإقبالاً، المهم _ فقط _ هو أن تجد الاحترام من أهلها؛ لأنها كانت تعاني عقوقاً، يبعث على الاستغراب والرتاء في آن واحد، يتجلى في أن معظم الأقطار العربية لا يقر _ صراحة أو رسمياً _ بعجز اللغة العربية، بل تدبج كل الدساتير بأن العربية هي اللغة الوطنية، ولكن الفعل والواقع يثبّط العزائم، ويقتل الهمم، ويضحّي بالهمة في نشرها وتطويرها.

إن كل ما يقال عن موت اللغات وحياتها لا وجود له؛ لأن كل لغة يمكن أن تكون حية متى ظل أبنائها أحياء، وأصرّوا على نشرها واستعمالها والعكس صحيح، فإنهم إذا كانوا ميتين أو ضعافاً فلا تحييم ولا تقويهم لغاتهم مهما كان رقيها وعمقها الحضاري وقدرتها الاستيعابية. وعلم اللغة قديماً وحديثاً يثبت أن اللغات الإنسانية _ من حيث هي _ متكافئة، ووافية بالتعبير عن مقاصد أهلها. وأودُ _ في ختام هذا العمل _ أن أسجل أنني على يقين أن ما بتنا نراه ونسمعه من كثرة الملتقيات والمؤتمرات لم يأت إلا استجابة لارتفاع درجة الوعي الثقافي واللغوي بالمشكلات التي تواجهها الدراسات اللغوية، ونتيجة أيضاً للتحديات التي فرضتها إيقاعات العصر، والاقتراب والتصافح والتلاقح للكون الواحد الذي فرضته العولمة.

ونحن إذا لم ندرك خطورة المرحلة، ولم يتخل العُبر عن روح التطارح بينهم، أو التغمي بالقديم، ولم يُعدّ لهذه المرحلة عدتها من الوعي سنخسر المعركة

(١) ساطع الحصري، ماهية القومية، ص ٥٦.

قبل بدايتها. فمن هنا جاء هذا العمل لينبّه على الحاجة إلى حشد الطاقات، وتوحيد المعالجات، وتعبئة الموارد، والتخطيط المتقن، والتنفيذ الفعال لكل خطوة أو اقتراح. وإلا سنصبح مع لغتنا خارج دائرة الحسابات في زمن لا يعترف إلا بالقويّ.

إنّ الواجب من الآن _ وآمل ألا يُعدَّ حديثي خطابياً _ أن تسعى المؤسسات والهيئات التي تُعنى باللغة إلى التنسيق بينها، ولاسيما المجمع اللغوية، والجمعيات اللغوية التي تنتشر على امتداد الوطن العربي. كما يجب أن ننتبّه إلى أنه لا توجد لدينا فرق جاهزة للاستجابة لأي تطور إيجابي قد يطرأ على اللغة، سواء من خلال توجّه القيادات السياسية أم من خلال التحولات الاقتصادية. وبالتالي يجب أن نسعى إلى الجاهزية لأيّ فرص تتاح لنشر اللغة أو تقديمها بديلاً علمياً في أي علم من العلوم.

إنّ التصارع الذي اصطبغ به القرن الماضي _ بين راغبي التيسير أو مدّعي التجديد في اللغة العربية ومعارضهم من التقليديين (أو المحافظين) _ أدى إلى ارتخاء في عوامل الصد، وتصدع في جدار المقاومة والحصن والدفاع، وقد يمكّن _ إن لم يكن بدأ فعلاً _ من الزحف الثقافي بعامة واللغوي بخاصة على أجيالنا، وقد بنتنا نرى أحدهم يهتم باللغة الأجنبية أكثر من اهتمامه بالعربية؛ بل قد نرى جبين أحدهم يتصبب عرقاً حينما يخطئ في قراءة عبارة بالإنجليزية، أو الفرنسية في حين لا يبالي بالخطأ النحوي أو الصرفي أو الدلالي ولو كان متصدراً للحديث محاضراً أو مؤلفاً.

كما بات يُمدّح من يتكلم باللسان الأعجمي، ووصلت العدوى أساتذة العربية في الجامعات الذين بدأوا يُدخّلون اللغة الأجنبية في محاضراتهم ومحاوراتهم ليُظهِروا للمجتمع أنهم متقنون!^(١)

(١) الضبيب، اللغة العربية في عصر العولمة، ص: ٤٥ - ٤٦.

ويزداد العجب حينما نعلم أنّ دولاً عربية قررت أن يكون التعليم في بعض جامعاتها باللغة الإنجليزية، في التخصصات كلها، إلا العربية والشريعة!! بل إن بعض الجامعات العربية أوجبت التدريس بالإنجليزية في السنتين الأخيرتين في الجامعة حتى في تخصص اللغة العربية!!^(١).

إن خلاصة ما طرحه هذا البحث هو: أنّ الجهود المبذولة لصياغة معالجات الخلل الذي يعانيه الجيل من الموروث اللغوي _ نحواً وصرفاً _ وما رافقه من أطروحات تيسيرية (أو تجديدية) - لم تتجز بفاعلية، ولم تشبع حالات التيسير المطلوبة، ولم تؤد ثمارها خلال قرن من الزمن، إما لأنها هلامية لا يمكن تطبيقها على الواقع اللغوي، أو لأنها تُقَابِلُ من قِبَل التيار التقليدي بشيء من التوجس فترفض، وهذا التلكؤ أحدث خللاً في ذهن المتلقي، وترك الساحة فارغة، وأثار شهية الجيل فزحفوا على اللغات الأخرى، فأصبحوا يفاخرون بتعلمها والتحدّث بها، وأضحت علاقتهم بأمّتهم تتواصل بالتخاطب اللهجي. وهنا لا أملك إلا أن أستنهض الهمم في طرح محاولات ربما تساعد العوامل (الخارجية) _ التي أرى أنها نفعت اللغة كما ذكرت سابقاً _ على أن تبدو هذه المحاولات واضحة غير خجولة، فمن تحت ركام الانقسامات والتجاذب بين الفرق والتيارات اللغوية المتعددة، والأطروحات التجديدية أو التيسيرية المتنوعة، ومن بين أنقاض الخلافات يمكن أن نخرج بجملة من الأسئلة نطرحها على من يصطبغ بصبغة تتفاعل مع الواقع الثقافي العام، الذي من مقوماته احتضانه المنهج العلمي كأداة للتفكير، وبالتالي تمنح كل من لديه إجابة أو هم لغوي إبداء رأيه، وطرح وجهة نظره انطلاقاً من قول القائل: أنّ تشعل شمعة مرة خير من

(١) يوجد هذا في بعض جامعات الإمارات العربية المتحدة، وجامعة الملك عبدالعزيز بجدة، وغيرها من الجامعات.

أن تلعن الظلام ألف مرة، ومن أبرز تلك الأسئلة: "ما المراد بالتيشير؟ وما أطر هذا التيسير؟ وهل هو تيسير في المضمون اللغوي، والقواعد المعيارية أو في الأسلوب وطريقة العرض أو تيسير لها جميعاً؟ هل ثبت علمياً أن المشكلة في اللغة أو في عوامل خارجية مؤثرة على عقلية المتلقي؟ وإذا كانت في اللغة فما الحد الأدنى الذي سيقف عنده التيسير؟ ألا يمكن أن يأتي من يُيسر الميسر ويستمر الانحدار والتدني؟ ولماذا _ وهذا سؤال كبير جداً _ لم تؤد الدراسات التيسيرية (التجديدية) أهدافها خلال قرن من الزمن؟ أليس ذلك أمارة على أنها أخطأت الهدف وحادت عن جادة الصواب؟ أسئلة أرى أنني حاولت أن أجيب في هذا البحث عن أكثرها _ وفق جهدي المتواضع _ ولكن بكل تأكيد لم أنته إلى القول الفصل في أي إجابة، إلا أنني أرجو من الباحثين التقويم والتقييم والاستمرار في تتابع الإجابات. والله الموفق للسداد،،

المراجع

- إبراهيم، عبدالعليم (١٩٩٦م) النحو الوظيفي، دار المعارف ط ٨.
- إبراهيم، مصطفى (١٩٩٢م) إحياء النحو، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ط ٢.
- أحمد، سامي سليمان (١٤٢٤هـ) البداية المجهولة لتجديد الدرس النحوي في العصر الحديث، تقديم حسين نصار، مكتبة الثقافة العربية.
- الأحمر، خلف (١٩٦١م) مقدمة في النحو، تحقيق: عز الدين التتوخي، مديرية إحياء التراث القديم، دمشق.
- برائق، أحمد (١٩٥٩م) النحو المنهجي، مصر، ط ٢.
- بشر، كمال (١٩٩٧م) علم اللغة الاجتماعي (مدخل)، نشر دار غريب، ط ٣، القاهرة.
- البطليوسي، عبدالله بن السيد (١٩٧٩م) إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي، تحقيق حمزة النشرتي، دار المريخ بالرياض.
- التوحيدي، أبو حيان (١٩٣٩م) الإمتاع والمؤانسة، تحقيق أحمد أمين وأحمد الزين، طبع بالقاهرة.

الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر (د.ت.) *البيان والتبيين*، تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة.

_____ (د.ت.) *الحيوان*، حققه وشرحه عبدالسلام هارون، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

_____ (١٩٧٩م) *كتاب المعلمين (مجموعة رسائل الجاحظ) تحقيق عبدالسلام هارون، مصر، مكتبة الخانجي.*

الجرجاني (١٩٩٢م) *دلائل الإعجاز*، تحقيق محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، ط٣.
الجمحي، ابن سلام (١٩٨٠م) *طبقات فحول الشعراء*، دار الكتب العلمية، بيروت.
ابن جني، أبو الفتح عثمان (١٩٥٢م) *الخصائص*، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب.
حجازي، محمود فهمي (د.ت.) *البحث اللغوي*، مكتبة غريب، القاهرة.
حسن، عباس (د.ت.) *اللغة والنحو بين القديم والحديث*، دار المعارف بمصر، ط٢.
الحسن، فهمي عارف (٢٠٠١م) *الغارة على اللغة العربية*، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن.

حسين، طه (١٩٣٨م) *مستقبل الثقافة في مصر*، مطبعة المعارف، القاهرة.
حسين، محمد كامل (١٩٥٩م) *النحو المعقول*، القاهرة.
حسين، محمد محمد (١٣٩٧هـ) *تطوير قواعد اللغة العربية*، مجلة كلية اللغة العربية بالرياض، العدد ٧، ص ٥١.

الحصري، ساطع (د.ت.) *ماهية القومية*، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان.
حمدان، نذير (١٩٩٠م) *اللغة العربية (بحوث في الغزو الفكري - المجالات - المواقف)*، دار القبة للثقافة بجدة، ومؤسسة علوم القرآن، بيروت.
الحمد، غاتم قدوري (٢٠٠٥م) *أبحاث في العربية الفصحى*، دار عمار للنشر والتوزيع، الأردن.

ابن خلدون، عبدالرحمن (١٩٩٧م) *دار الفكر العربي*، بيروت.
ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد (١٩٧٨م) *وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان*، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت.

خليفة، عبدالكريم (١٩٨٦م) *تيسير العربية بين القديم والحديث*، مجمع اللغة العربية الأردني.

الخولي، أمين (١٩٦١م) *مناهج التجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب*، دار المعرفة بمصر.

درويش، أحمد (١٩٩٩م) *إنقاذ اللغة من أيدي النحاة*، دار الفكر، دمشق، دار الفكر المعاصر، بيروت.

دمشقية، عفيف (١٩٨٠م) *خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي*، دار العلم للملايين. الرافعي، مصطفى صادق (١٣٩٤هـ) *تحت راية القرآن*، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٧. الرشيد، عبدالله بن سليم (٢٠٠٢م) *الأفاكية والنوادر مدخل لتدريس فنون اللغة العربية*، دار طويق بالرياض.

الزجاجي (١٩٧٣م) *الإيضاح في علل النحو*، تحقيق مازن المبارك، بيروت. ابن السراج (١٤٠٥هـ) *الأصول في النحو*، تحقيق عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة. سعادة، يوسف (١٩٥٩م) *تعديل قواعد اللغة العربية وتسهيلها*، دار الحكمة، بيروت.

سعید، عبد الوارث (١٩٨٥م) *في إصلاح النحو نقد وتوجيه*، دار القلم الكويت. السوداء، يوسف (١٩٥٩م) *الأحرفية*، دار ربحاني للطباعة والنشر، بيروت. السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن (١٩٦٤م) *بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة*، تحقيق

محمد أبو الفضل إبراهيم، صيدا، المكتبة العصرية، وطبعة عيسى البابي الحلبي. الشهري، ظافر (١٤٢٦هـ) *حوسبة العربية وتراثها ما له وما عليه*، المؤتمر الدولي لمناهج التجديد في العلوم الإسلامية والعربية، جامعة المنيا، كلية دار العلوم.

الشوابشي، شريف (د.ت.) *لتحيا اللغة العربية: يسقط سيبويه*، نشر مدبولي الصغير، ط٣. صاري، محمد (١٤٢٢هـ) *تيسير النحو ترف أم ضرورة؟*، مجلة الدراسات اللغوية مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية المجلد ٣، العدد الثاني، ربيع الآخر - جمادى الآخرة.

الصنعاني، محمد علي (١٤١١هـ / ١٩٩١م) *كتاب التهذيب الوسيط في النحو*، دراسة وتحقيق: فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت.

الضبيب، أحمد محمد (٢٠٠١م) *اللغة في عصر العولمة*، مكتبة العبيكان. ضيف، شوقي (د.ت.) *تجديد النحو*، دار المعارف، ط٣.

العايد، سليمان إبراهيم (١٤١٨هـ) *القراءة الجهرية بين الواقع وما نتطلع إليه*، بحوث ندوة ظاهرة الضعف اللغوي في المرحلة الجامعية، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض.

عبدالنواب، رمضان (١٤٠٣هـ) العربية الفصحى وتحديات العصر، مقال في مجلة كلية اللغة بالرياض.

_____ (١٩٨٠م) فصول في فقه اللغة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢.

عبدالرحمن، عائشة (١٩٧١م) لغتنا والحياة، دار المعارف بمصر.

عزيمة، محمد عبدالخالق (١٣٩٦هـ) النحو بين التجديد والتقليد، مجلة كلية اللغة العربية بالرياض، العدد ٦، ص ٨٥.

العقّاد، عباس محمود (١٩٧٠م) أشتات مجتمعات في اللغة والأدب، دار المعارف، ط ٨، القاهرة.

عيد، محمد فرج (١٩٧٨م) أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وفي ضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب.

الفرزدق، الديوان (١٩٩٦م) دار صادر، بيروت.

فلوريا، كولماس (١٤٢١هـ) اللغة والاقتصاد، ترجمة: أحمد عوض، عالم المعرفة، الكويت. قباوة، فخر الدين (١٩٩٤م) توجيهات الدرس النحوي في ضوء علم اللغة، ندوة النحو والصرف (الكتاب الثاني)، دمشق.

ابن قتيبة، عبدالله بن مسلم (١٣٨٢هـ) أدب الكاتب، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، مطبعة السعادة، ط٤.

_____ (١٩٦٧م) الشعر والشعراء، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار المعارف بالقاهرة.

القفطي (١٩٥٢م) إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية.

المزيني، حمزة (٢٠٠٠م) مراجعات لسانية، نشر ضمن سلسلة كتاب الرياض، فبراير.

ابن مضاء (١٣٩٩هـ) الرد على النحاة، تحقيق ودراسة: محمد إبراهيم البناء، دار الاعتصام. مظهر، إسماعيل (د.ت.) تجديد العربية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.

مكتبي، نذير محمد (١٩٩١م) الفصحى في مواجهة التحديات، دار البشائر الإسلامية، بيروت. ابن منظور، جمال الدين (١٣٨٨هـ) لسان العرب، دار صادر، بيروت.

المنفلوطي، مصطفى لطفى (١٩٨٤م) مؤلفات مصطفى المنفلوطي الكاملة، دار الجيل، بيروت.

_____ (١٩٥٢م) النظرات، الطبعة الثانية عشرة.

موسى، سلامة (١٩٤٥م) البلاغة العصرية، القاهرة.

الياسري، علي مزهر (٢٠٠٣م) الفكر النحوي عند العرب، أصوله ومناهجه، تقديم عبدالله الجبوري، الدار العربية للموسوعات، بيروت.

نعمان، أحمد (٢٠٠٢م) واقع اللغة العربية في أجهزة الإعلام، بحوث ندوة المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، الرباط، نوفمبر.

ابن يعيش، موفق الدين (د.ت.) شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت.

An Attempt to Simplify Grammar: A Historical, Critical Approach

Abdullah O. Al-Solamy

Arabic Language Department, Faculty of Arts and Humanities, King Abdulaziz University, Jeddah, Saudi Arabia

Abstract. This paper deals with facilitating attempts to simplify Arabic syntax along with the groups and their methods to achieve that goal (facilitation). It also discusses the basis of their approach, documents the observations that their approach was made upon for each group and that contributed to their failure to attain their objective. But knowing that the issue is not a new one and the realization of it goes back to as anciently as the syntax itself, the unity of the problem was the cause of the success of the attempt to treat such problem raised by the ancient grammarians and which led them to author summarized introductions such as “Muqaddimit Khalf Al Ahmar” (180 H), “Jamal Azoujajy” (347 H), Abou Jaffar Al Nahhass (338 H) Ibn Junny (392 H) Ibn Babashaz (454 H) and others. They were then able to attain certain success and realized part of their expectations. As for the modern attempts, the multitude of the objectives, the variety of the aims set forth by their authors and the diversity of methods used, contributed by the same token the multiplicity of the groups to the extent that each group advocated their simplifying perspective while the epidemics was breaking out and the problem and people’s complaints keep persisting further and further.

The paper classified the attempts within three main groups. The first group realizing the problem but refuting the simplification sees the solution in the memorization of texts, in the increase in the practice dose and in the preservation of the language and its rules claiming that language is a kingdom whose limits and laws should not be touched but the allegiance falls on both the teacher and the learner.

The second group is the one bridging between the authenticity and reform. This group’s simplification approach does not see the solution in the total engagement in reform and disengagement from and rebellion against the ancient and without really envisaging all the affecting factors involved in the transition from the ancient to the novel that takes into consideration the modern cultural and cognitive aspects and environment. But that didn’t make them attain their objective. Instead, their approach led to a much wider variety of resolving methods for the language complexity and the treatment of the complaints that urged them to attempt simplification. They sometimes opt for deleting some chapters or substituting the final stop with a vocalized ending and even cancelling the option of analysis and generation. They finally failed to come up with methodic and practical measures susceptible to help reach success.

A third group advocates the cancellation of the functional analysis based on vocalized endings and related factors claiming that such trend was at one time a valid practice for a certain era which no longer deserves to be valid for modern civilization and environment requirements. This group shows a certain agreement with its predecessors in terms of the problem but provides a superficial, emotional and naive treatment. It can even portray hidden vicious intentions.

The summary found that the efforts undertaken to treat the problem along with the accompanying simplification attempts – did not achieve any fruitful results throughout a century either because they are not applicable on the language reality or they are confronted with refusal and reservation which contributed to the weakness of the language and facilitated its invasion from other languages, They have also widen the gap between the generation and its Arabic language. Thus, the paper joins a critical view of the past and a future perspective of what yet to come.

Allah is the sole guider to what is right.